

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

بعنوان:

دور استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء
المالي للمؤسسات الخدمية الجزائرية
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - فرع البويرة -
للفترة 2020-2022

من إعداد الطالبتين

تحت اشراف:

➤ قبلي صبيحة

د. هارون سميرة.

➤ عموش أمال

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر	د. زواغي محمد
مشرفا	جامعة البويرة	أستاذة محاضرة	د. هارون سميرة
مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ التعليم العالي	د. منصر إلياس

السنة الجامعية: 2023/2022





شُكْرٌ وَ عَرْفَانٌ

الحمد لله حمدا يوافي نعم الله علينا، الحمد لله والشكر لله والفضل لله ويرجع الأمر لله، انطلاقاً من قوله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم" صدق الله العظيم

ولذا وبكل الوفاء نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان للأستاذة الكريمة الدكتورة هارون سميرة التي تكرمت بالإشراف على هذا العمل وعلى صبرها وعملها وعلى كل مجهوداتها التي بذلتها فأسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتها.

كما نتقدم كذلك بالشكر إلى سادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتفضلها على قراءة وتقييم هذه الرسالة. والى كل من تقدم لنا يد العون في انجاز المذكرة ماديا ومعنويا سواء من قريب أو بعيد أسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء.



إهداء

أهدى هذا العمل إلى كل طالب علم يسعى لكيفية المعرفة وتزويد رصيده المعرفي والعلمي،
وأهدي ثمرة جهدي إلى من كان سببا في وجودي أمي وأبي حفظهما الرحمان اللذان كانا عوننا وسندا
لي وكانا لدعائهما المبارك أعظم الأثر.

إلى الغاليات الحبيبات إخوتي

إلى كل أساتذتي الكرام الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والإرشاد.

قلمي صبيحة



إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى ما في الوجود الى نبع الحنان ورمز العطاء "أمي" الحبيبة والذي تعب من أجلنا "أبي" العزيز أكرمهما الله وأطال في عمرهما بالخير والبركات الى سندي في هذه الحياة إخوتي وأخواتي وأبناء خالتي وبنات خالتي

إلى كل من تقاسمت معه عناء هذا العمل

إلى كل أساتذتي وزملائي في دفعة ماستر تخصص إدارة مالية

2024-2023

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل

إلى كل أصدقائي

إلى كل من أحبهم القلب ولم يذكرهم القلم.

عموش آمال



الفهرس

الصفحة	المحتوى
/	شكر وتقدير
/	الإهداءات
III-I	فهرس المحتويات
IX-VII-V	قائمة الجداول، الأشكال، الملاحق
XIV -XIII	ملخص
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: مدخل نظري لتقييم الأداء المالي	
02	تمهيد
13-03	المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي
07-03	المطلب الأول: مفاهيم ومتطلبات أساسية حول الأداء
10-08	المطلب الثاني: الإطار النظري للأداء المالي
13-11	المطلب الثالث: مقومات الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
18-13	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي
15-13	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي
16-15	المطلب الثاني: شروط وصعوبات تقييم الأداء المالي
18-16	المطلب الثالث: معايير ومراحل تقييم الأداء المالي
26-18	المبحث الثالث: طرق تقييم الأداء المالي
20-18	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام الميزانية
23-21	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام حساب النتائج
26-24	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية
27	خلاصة الفصل الأول:
الفصل الثاني: قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي	
29	تمهيد
35-30	المبحث الأول: أساسيات حول قائمة التدفقات النقدية
32-30	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قائمة التدفقات النقدية
34-33	المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية
35-34	المطلب الثالث: مصادر واستخدامات قائمة التدفقات النقدية
36	المبحث الثاني: بناء قائمة التدفقات النقدية وأهم معيقات المتعلقة فيها

37-36	المطلب الأول: توييب قائمة التدفقات النقدية
42-38	المطلب الثاني: طرق وخطوات اعداد قائمة التدفقات النقدية
46-43	المطلب الثالث: اهم المعيقات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية
50-46	المبحث الثالث: نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي
47-46	المطلب الأول: نسب تقييم السيولة
48	المطلب الثاني: نسب تقييم الربحية
49	المطلب الثالث: نسب تقييم السياسة المالية
50	المطلب الرابع: نسب تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر
51	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز فرع البويرة للفترة 2020-2022 باستخدام قائمة التدفقات النقدية.	
53	تمهيد
63-54	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز
56-54	المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة سونلغاز
57	المطلب الثاني: وظائف وأهداف مؤسسة سونلغاز
63-58	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز
67-64	المبحث الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2020-2022
64	المطلب الأول: تحليل قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لمؤسسة سونلغاز
65	المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار لمؤسسة سونلغاز
67-66	المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التمويل لمؤسسة سونلغاز
71-68	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز
69-68	المطلب الأول: تحليل نسب تقييم السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

70-69	المطلب الثاني: تحليل نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية
70	المطلب الثالث: تحليل نسب السياسة المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية
71	المطلب الرابع: تحليل نسب المرونة المالية والتدفق النقدي الحر المشتقة من قائمة التدفقات النقدية
72	خلاصة الفصل الثاني
76-74	الخاتمة
83-78	قائمة المراجع
93-85	الملاحق



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
19	مؤشرات التوازن المالي لتحليل الميزانية	01
20	النسب المالية الخاصة بتحليل الميزانية	02
22	جدول حساب النتائج لحساب النتيجة الصافية للدورة	03
23	النسب المشتقة من جدول النتائج لتقييم الأداء	04
25	النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية	05
37	عناصر قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الثلاثة	06
39	نموذج لجدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	07
41	نموذج جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة الغير مباشرة	08
47	دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة السيولة	09
48	دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الربحية	10
49	دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسة المالية	11
50	دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر	12
64	التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2020-2022	13
65	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2020-2022	14
66	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2020-2022.	15
68	حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم السيولة لمؤسسة سونلغاز لفترة 2020-2022.	16
69	حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم الربحية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2020-2022.	17
70	حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم السياسة المالية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2020-2022.	18
71	حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر لمؤسسة سونلغاز للفترة 2020-2022.	19



قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
4	مثلث الأداء	01
58	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالبويرة	02
60	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية	03
67	تغير إجمالي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الثلاثة لمؤسسة سونلغاز للفترة 2020-2022.	04



قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
85	جدول التدفقات النقدية لسنة 2021-2020	01
87	جدول التدفقات النقدية لسنة 2022-2021	02
89	جدول حساب النتائج سنة 2021-2020	03
90	جدول حساب النتائج سنة 2022-2021	04
91	ميزانية الخصوم لسنة 2020-2019	05
92	ميزانية الخصوم لسنة 2021-2020	06
93	ميزانية الخصوم لسنة 2022-2021	07



قائمة المختصرات

الرموز	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
AICPA	American Institution Certified Public Accountants.	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
APB	Accounting principales Board	مجلس مبادئ المحاسبة
FASB	Financial Accounting Standards Baard	مجلس معايير المحاسبية المالية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية



ملخص

تهدف هذه الدراسة تبيان دور استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي بالإسقاط على حالة مؤسسة سونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز- فرع البويرة- حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تقديمنا للجانب النظري أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي والإحصائي لدعم الجانب النظري بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز وهذا من خلال تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة.

ولتقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز تم استخدام بعض النسب من قائمة التدفقات النقدية تفيد في تقييم الوضعية المالية، كما أنها ملائمة أكثر لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط هذه المؤسسة، ومن أهمية قائمة التدفقات النقدية قدرتها في تقييم السيولة وربحية المؤسسة لأنها توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، حيث أنها تعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطرة التي تصاحب تدفقاتها.

وبعد تحليل جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز للفترة (2020-2022) توصلنا إلى أنها تعاني من عجز مالي على مستوى الأنشطة التمويلية والاستثمارية بينما كانت وضعيتها المالية على المستوى التشغيلي جيدة ومتوازنة.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، التدفقات النقدية التشغيلية، التدفقات النقدية الاستثمارية، التدفقات النقدية التمويلية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي.

Résumer

Cette étude vise à démontrer le rôle de l'utilisation du tableau des flux de trésorerie dans l'évaluation de la performance financière en la projetant sur la Société de distribution d'électricité et de gaz - branche Bouira - où l'approche analytique descriptive s'est appuyée pour présenter le versant théorique , tandis que du côté pratique l'approche analytique et statistique a été invoquée pour étayer le côté théorique En étudiant le cas de la Société Sonelgaz, et ce à travers l'analyse et l'évaluation de la performance financière à l'aide de la liste des flux de trésorerie de la société.

Afin d'évaluer la performance financière de la Société de distribution d'électricité et de gaz , certains ratios ont été tirés du tableau des flux de trésorerie qui sont utiles pour évaluer la situation financière, et ils sont plus appropriés pour déterminer les forces et les faiblesses de l'activité de cette institution, et l'importance de l'état des flux de trésorerie réside dans sa capacité à évaluer la liquidité et la rentabilité de l'établissement, car il fournit des informations utiles à la fois à la direction et aux utilisateurs des états financiers, car il s'agit d'un moyen

d'identifier le degré de liquidité dont bénéficie l'établissement et sa flexibilité financière et le degré de risque associé à ses flux.

Et après avoir analysé le tableau des flux de trésorerie de la Fondation Sonelgaz pour la période (2020-2022), nous avons conclu qu'elle souffre d'un déficit financier au niveau des activités de financement et d'investissement, alors que sa situation financière au niveau opérationnel était bonne et équilibré.

Mots clés : tableau des flux de trésorerie, flux de trésorerie d'exploitation, flux de trésorerie d'investissement, flux de trésorerie de financement, performance financière, évaluation de la performance financier.



مقدمة

للقوائم المالية التقليدية كالميزانية وقائمة الدخل توفر بيانات ظاهرة لا تعطي صورة دقيقة ومتكاملة عن مستوى الأداء المالي للمؤسسة دون تعزيزها بأدوات التحليل المالي، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها، وحتى تتمكن المؤسسة من معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها وما الوسائل المستعملة في ذلك لا بد من تقييم أدائها لتحقيق الاستمرارية وتجدر الإشارة إلى إن سوء اختيار أدوات التقييم المالي ينتج عنها نتائج غير دقيقة.

ونظرا لكبر حجم المؤسسات المالية وتعدد أنشطتها، أصبح لزاما عليه فحص صحتها المالية والوقوف عند إمكانياتها ولمسايرة تلك التطورات تم تبني النظام المحاسبي المالي الذي جاء بقائمة جديدة كأداة تحليلية وامتداد لأدوات التحليل المالي وهي قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي تحتوي على معلومات إضافية دقيقة لا تتوفر في القوائم المالية التقليدية كما سمحت بظهور نسب مالية جديدة مشتقة منها زادت من دقة ومصداقية عملية تقييم الأداء المالي وهذا ما ساعد المسيرين في اتخاذ القرارات اللازمة لتفادي مجموعة من الصعوبات المحتمل أن تواجهها المؤسسة مستقبلا ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة والربحية وذلك من خلال توضيح الحركة النقدية الداخلية والخارجية التي قامت بها المؤسسة في تقييم أدائها المالي بشكل واسع لإعطاء صورة واضحة لتكون هناك شفافية حول وضعها المالي والهدف من كل هذا هو التعرف على المركز المالي للمؤسسة والحكم علي نتائج أعمالها من قبل محللين ماليين أصحاب الخبرة والكفاءة.

1- إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز الخدماتية وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز باستخدام قائمة التدفقات النقدية؟

2- الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟
- كيف تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟
- ما واقع الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز؟

3- فرضيات البحث:

انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا تحديد الفرضيات التالية:

- تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية ذات أهمية كبيرة وتستفيد منها الأطراف الداخلية للمؤسسة فقط.
- تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بشكل كبير في تقييم الأداء المالي.
- إن واقع الأداء المالي في مؤسسة سونلغاز جيد.

4- أسباب اختيار الدراسة:

تكمن أسباب اختيار هذه الدراسة فيما يلي:

- توافق الموضوع مع تخصص الدراسة.
- الميول الذاتي والرغبة في معالجة موضوع يدور حول الأداء المالي.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إظهار الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على أهم النقاط المتعلقة بالنسب المشتقة منها والتي تمكن المؤسسة من معرفة وضعها المالي.

6- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على قائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها من قبل المؤسسات.
- بيان الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- محاولة الوقوف على كيفية تطبيق مختلف النسب المالية لقائمة التدفقات النقدية بناء على معطيات المؤسسة.

7- حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- وضع محددات التي تدور في إطار الدراسة من البعد المكاني والزمني.
- **البعد المكاني:** ترتبط الدراسة بشكل عام حول مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز المتواجدة على مستوى ولاية البويرة نظرا لأهمية توزيع الكهرباء والغاز وتقديم الخدمات لمختلف فروعها.
- **البعد الزمني:** وذلك بالدراسة في حدود زمنية مختلفة لمؤسسة سونلغاز فحددنا المجال الزمني للسنوات الثلاث 2020- 2021- 2022 من أجل مقارنة أداء المؤسسة خلال هذه الفترة الزمنية.

8- منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في تقديمنا للجانب النظري الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس، أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي والإحصائي لدعم الجانب النظري بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز.

9- صعوبات الدراسة:

- من الصعوبات التي وجدها أثناء الدراسة ما يلي:
- قلة المراجع التي لها علاقة مباشرة بقائمة التدفقات النقدية.
- صعوبة إسقاط الجانب النظري للموضوع على الجانب التطبيقي.

– صعوبة جمع والحصول على البيانات المالية للمؤسسة نظرا لأنها تعتبر معلومات خاصة.

10-مراجع الدراسة:

بالنسبة للجانب النظري تم الاعتماد على أكبر قدر ممكن من الكتب بالإضافة إلى رسائل ماجستير ودكتوراه وكذلك المجالات، أما من الجانب التطبيقي اعتمدنا على المعلومات المحصلة في شكل وثائق داخلية لمؤسسة سونلغاز.

11-الدراسات السابقة:

من الدراسات القريبة لموضوع هذا البحث نذكر ما يلي:

- دراسة عادل عشي (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة بسكرة بعنوان الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم)، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة 2000-2002، تهدف هذه الدراسة الى محاولة التعرف على كيفية تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تحديد معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي وكيف يتم الوصول إلى نتائج تشخص الوضعية المالية للمؤسسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى تمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال السنوات الثلاثة واستطاعت مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وتمكنت من تحقيق يسر مالي جيد لسنتي 2001-2002 وهذا عكس سنة 2000. وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا، حيث أن دراستنا تهدف الى بيان الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وتتشابه في كونهما تهدفان الى تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- دراسة سوزان عطا درغام (مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2008)، بعنوان العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، دراسة تطبيقية على المصاريف الوطنية العاملة في فلسطين، تم الاعتماد على استبيان يشمل عينة الدراسة المصاريف الوطنية العاملة في فلسطين والتي يبلغ عددها 11 مصرف كما غطت الدراسة الفترة الممتدة من 2000-2006 و تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واختبار طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات المجتمعة وعوائد السهم للمصاريف الوطنية العاملة في فلسطين طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 7، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصاريف الوطنية العاملة في فلسطين لا توفر قدرا كافيا من الشفافية في عرض قائمة التدفقات النقدية كما أنها لا تفصح على عائد السهم السنوي. وفي الأخير تم استنتاج علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الأسهم للمصاريف الوطنية ونشاطات تشغيلية. وتختلف هذه الدراسة من دراستنا السابقة كون إن دراستنا تهدف إلى كيفية تقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية وتتشابه هذه الدراسة عن دراستنا في الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية.

12- هيكل الدراسة:

- للإجابة على الأسئلة المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول منها اثنان يتعلق بالجانب النظري والآخر تطبيقي مخصص لدراسة حالة سونلغاز.
- **الفصل الأول:** مدخل لتقييم الأداء المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول تم التطرق إلى مفهوم الأداء المالي ثم المبحث الثاني كيف يتم تقييم الأداء المالي أما في المبحث الثالث تم عرض طرق تقييم الأداء المالي.
- **الفصل الثاني:** كان بعنوان قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي وتم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول قائمة التدفقات النقدية أما في المبحث الثاني كيف يتم بناء قائمة التدفقات النقدية وفي المبحث الأخير تم عرض نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- **الفصل الثالث:** فخصص لتقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز باستخدام قائمة التدفقات النقدية من دراسة حالة توزيع الكهرباء والغاز فرع البويرة في المبحث الأول تم تقديم عام للمؤسسة ثم تطرق في المبحث الثاني إلى عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2020-2022 ثم في المبحث الثالث تم تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التدفقات النقدية.

الفصل الأول

مدخل نظري لتقييم الأداء المالي

تمهيد:

يمثل الأداء المالي الدعامة الأساسية لجميع النشاطات والوظائف في المؤسسة الاقتصادية، ويحظى بأهمية كبيرة من قبل مختلف الجهات المسؤولة في المنظمات لما لها من مساهمة وأهمية كبيرة في استمرار المؤسسات وتطويرها ونموها.

ويعد تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، إذ يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، ويرتكز مفهوم تقييم الأداء المالي على مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعوبات المالية، وبالتالي فإن دور تقييم الأداء المالي هو معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج تتطابق مع الخطة والأهداف التي تم رسمها مسبقاً وربط النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها. وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: طرق تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفهوم الأداء المالي

إن القيام بدراسة نظرية لأداء المؤسسة يعد أمراً ضرورياً من أجل الإحاطة بجميع جوانبه ولقد تناولنا في هذا المبحث مفهوم الأداء والأداء المالي.

المطلب الأول: مفاهيم ومتطلبات أساسية حول الأداء

رغم تعدد الدراسات التي ناقشت موضوع الأداء إلا أنه لم يتوصل إلى اتفاق حول مفهوم محدد له، كما أن اهتمام المؤسسات به وتركيزها على مختلف جوانبه جعله مجالاً خصباً للبحث لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات البيئية سواء كانت داخلية أو خارجية، فهناك من أرجع سبب لاختلاف والتطور في مفهوم الأداء إلى التطور الذي تشهده هذه البيئة.

أولاً: مفهوم الأداء:

يعد الأداء مفهومًا جوهرياً وهاماً بالنسبة للمؤسسة بشكل عام يكاد يكون الظاهر الشمولية والعنصر المحوري لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية فضلاً عن كونه البعد الأكثر الأهمية لمختلف المؤسسات الذي يتمحور حوله وجود المؤسسة.¹

ويعود أصل كلمة أداء (performance) في اللغة الفرنسية إلى منتصف القرن 19 والذي كان يقصد به النتائج المحققة من حصان السباق والنجاح في السباق، أما القرن 20 فكان يعبر بلغة الأرقام عن قدرة الآلة على تحقيق مردود متميز ففي اللغة الفرنسية تعني النتائج المحققة إما بالإنجليزية فيعود إلى الفعل (to perform) الذي يعبر عن العملية، النتائج والنجاح المحقق.²

ويعرف كل من Miller و Bromily الأداء بأنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية باستغلالها بكفاءة وفعالية، وبصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.³ كما يعرف الأداء على أنه محاولة تحقيق المؤسسة الأهداف المنتظرة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ويشتمل مفهومي الفعالية وهي الوصول إلى الأهداف المرجوة.⁴

¹ ظاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد الصبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية - منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2017، ص476.

² فرحات غول، قياس الأداء - مقارنة بطاقة الأداء المتوازنة نموذجاً، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 2017، العدد 09، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2017، ص232.

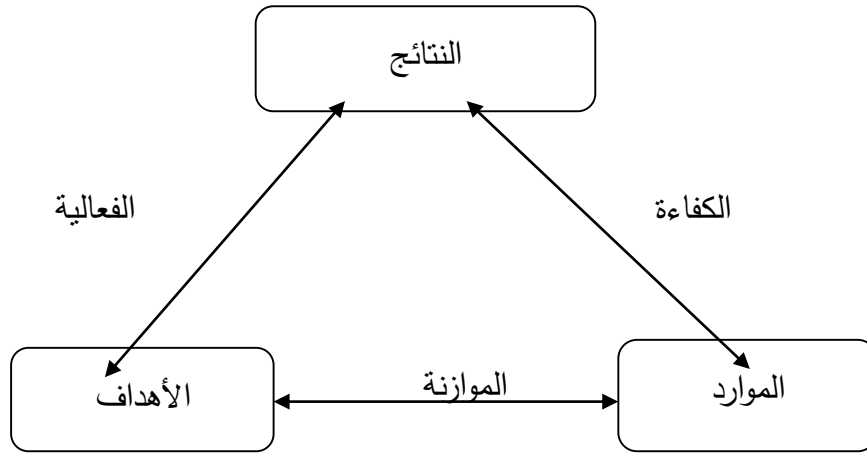
³ عداي الحسين فلاح حسين، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص113.

⁴ عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء، دار النهضة العربية الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998، ص03.

وكما يمكن تعريف الأداء على أنه:¹

- الكيفية التي تستخدم بها المؤسسة مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة والمحددة.
 - الأداء هو إنجاز عمل يساعد على تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.
- ويعرف الأداء من خلال العلاقة بين النتائج والموارد الأهداف، والتي يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

الشكل رقم (01): مثلث الأداء



المصدر: ناصر دادي عدون وآخرون، مراقبة تسيير في المؤسسة، المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص13.

ومن خلال ما تقدم فإن الأداء هو نتائج محققة في نهاية الفترة باستخدام موارد المؤسسة المادية والمعنوية والبشرية والتي سعت المؤسسة لتحقيقها بعدما تم تحديدها كأهداف مسبقا ومنه فإن الأداء يقيس درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة بكفاءة وفعالية.

¹ بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 35، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018، ص353.

ثانيا: مكونات الأداء

يتكون الأداء من مكونين أساسيين الأول الكفاءة الثاني الفعالية بمعنى المؤسسة التي تتميز بالأداء فهي تجمع بين الفعالية والكفاءة فإن من المفيد أن يتم التعرض بكل من المفهومين بالتحليل وذلك على النحو التالي:¹

1- الفعالية: ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أن أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة وهذا من منطلق أن الفعالية من معيار يعكس درجة تحقق الأهداف المسطرة وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح فقد اعتبر المفكرين الكلاسيكي الفعالية بمثابة الأرباح المحققة ومن ثم حسب نظرهم تقاس الفعالية بكمية الأرباح المحققة.

2- الكفاءة: تعرف على أنها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء هو النشاط الأقل تكلفة، يمكن أن نستخلص أن الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمداخلتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها حيث ينبغي أن يكون هناك استغلال عقلائي ورشيد، أي القيام بعملية مزج عوامل الإنتاج بأقل تكلفة.

ثالثا: أنواع الأداء

إن الاختلاف أو التباين الموجود بين الباحثين وجميع الكتاب حول مفهوم الأداء أدى إلى عدم وجود إنفاق على أنواع الأداء، بحيث نجد أن كل باحث يقسم الأداء حسب معايير معينة وفيما يلي أهم المعايير المتبناة.

1- حسب معيار الشمولية: الذي قسم الأهداف إلى كلية وجزئية يمكن تقسيم إلى:²

1-1- الأداء الكلي: وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفية بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالأستمرارية، الأرباح والنمو... الخ.

1-2- الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار

¹ إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص112.

² عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية- مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص ص89-90.

الوظيفي إلى أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

2- حسب المعيار الوظيفي: يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة. إذ ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها فيما يلي¹:

2-1- الأداء المالي: يعكس هذا النوع من الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال، بالإضافة إلى تحقيق أكبر مردودية وتعظيم العائد على الاستثمار لخلق قيمة المساهمين ونقطة جذب المستثمرين جدد باستمرار، ومنح ثقة للمتعاملين مع المؤسسة مثل البنوك.

2-2- الأداء التسويقي: يحدد هذا الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق أهداف وظيفة التسويق بأكثر كفاءة وفعالية، من خلال زيادة مبيعاتها، رفع حصتها السوقية لمعظم المؤسسات الاقتصادية.

2-3- الأداء الإنتاجي: هو مدى كفاءة وفعالية وظيفة الإنتاج، أي مدى بلوغها لأهدافها (زيادة الإنتاج، كمية وجودة، تخفيض مدة وتكاليف الإنتاج) من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها الإنتاجية.

2-4- أداء وظيفة الأفراد (الموارد البشرية): يعكس هذا الأداء قدرة المورد البشري في المؤسسة ومساهمته في تحقيق أهداف المؤسسة، باكتشاف المواهب البشرية ومحاولة تنمية كفاءتهم لضمان التميز وذلك بوضع الشخص في المكان المناسب وتحسين أدائهم باستمرار.

2-5- الأداء التمويني: يعكس مدى كفاءة وفعالية وظيفة التموين إلى مدى قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية للإمداد المؤسسة باحتياجاتها استمرار بالشروط المناسبة (الكمية، الآجال، الأسعار، الجودة) لضمان الاستمرار في عملياتها الإنتاجية.

2-6- أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية²:

– الجو الملائم لاختراع والابتكار والتجديد.

– وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.

– نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.

2-7- أداء وظيفة العلاقات العمومية: فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين والدولة بالنسبة للمساهمين، يتحقق الأداء عندما يحصلوا على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة. أما موظفين، الأداء هو توفير جو ملائم ومعنويات مرتفعة وأما الموردين، الأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين الأداء من جهة

¹ كيلاني صونيه، استراتيجية الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء التسويقي، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016-2015، ص 84-85.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم تسيير، تخصص المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 20.

نظر العملاء هو الحصول على مدة طويلة لتسديد ما عليهم وتوفير منتجات في الآجال المناسبة وبجودة عالية.

3- حسب معيار المصدر: وفقا لهذا المعيار يمكن تصنيف أداء المؤسسة إلى نوعين الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي كما يلي:¹

3-1- الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء المؤسسة أي ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

– **الأداء البشري:** وهو أداء الأفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

– **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استمراريته بشكل فعال.

– **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة الموارد واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء المالي هو الأداء الناتج من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية ومادية.

3-2- الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.

فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة

يظهر النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال لارتفاع سعر البيع أو خروج

أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم

والخدمات فكل هذه التغيرات تتعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

ومن خلال ما سبق تبين أن الأداء يقاس درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة بكفاءة وفعالية وللأداء

عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير وكل معيار يتضمن مجموعة من الأداءات في المؤسسة حسب المصدر.

¹- نوى سماح، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص100.

المطلب الثاني: الإطار النظري للأداء المالي.

سيتم التطرق في هذا المطلب الى مفهوم الأداء المالي التي يتم فيها عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه وأهميته.

أولاً: مفهوم الأداء المالي:

لم يتوصل الباحثون إلى إجماع حول مفهوم موحد للأداء المالي لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي يمكن التوصل إلى مفهوم أقرب.

– يعرف الأداء المالي بأنه: "تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها، كما يساعد أيضا على اتخاذ القرارات المالية والتسييرية الملائمة، وذلك بناء على مجموعة من المؤشرات المالية".¹

– الأداء المالي هو قدرة المؤسسة بتحقيق عوائد من الموارد التي تستثمرها كما تساعد البيانات والمعلومات المتعلقة بقيم الأرباح في التنبؤ بتدفقات النقدية المستقبلية من الموارد الإضافية التي يمكن استثمارها في المؤسسة فالأداء المالي للمؤسسة يعتبر مؤشرا يعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة وتوجيه واستثمار مواردها المالية بين البدائل المتاحة، ومنه فالأداء المالي هو المؤشر الذي يوضح مدى قدرة المؤسسات في الاستمرارية والتوسع.²

– كما يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم بموجبها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مؤسسة اقتصادية تمكنا من تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة خواصها حيث يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وهذا من خلال المعلومات المستخرجة من القوائم المالية والقوائم الملحقة.³

من التعاريف السابقة نجد أن الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف. ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

¹ هلايلي إسلام وأحمد قايد نور الدين - دور قائمة التدفقات النقدية للخبزينة كأحدى نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-، مجلة الباحث، المجلد 14، العدد 1، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2020، ص 224.

² خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS:IFRS، إثناء للنشر والتوزيع. الأردن، 2008، ص 47.

³ التجاني الهام والشعوبي محمود فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 17.

ومما سبق فإن الأداء المالي:¹

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية لكثرة الديون والقروض ومشاكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

ثانياً: خصائص الأداء المالي: يتضمن الأداء المالي مجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:²

- الأداء المالي هو أداة يكشف عن الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية بصورة واضحة.
- الأداء المالي يجعل الطاقم الإداري يبذل الكثير من الجهد في سبيل تحقيق أداء مستقبلي أفضل مما تم تحقيقه سابقاً.
- الأداء المالي أداة لتحديد الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة كما يحدد أيضاً نقاط القوة والضعف.
- الأداء المالي وسيلة تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم في المؤسسة التي تتميز بأفضل أداء مالي.
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

ثالثاً: أهمية الأداء المالي وأهدافه:

للأداء المالي أهمية كبيرة لتحقيق الأهداف المالية وكما تهدف إلى تحقيق أداء مالي مقبول حيث تكمن هذه الأهمية والأهداف فيما يلي:

- 1- **أهمية الأداء المالي:** تكمن أهمية الأداء المالي في انه يهدف تقويم أداء المؤسسة في عدة جوانب وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من ذوي العلاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم لما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك انه يمكن متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها

¹ الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، صص 45 – 46.

² حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم علوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، صص 111.

ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة، وبشكل عام يمكن تلخيص أهميته فيما يلي:¹

- تقييم ربحية المؤسسة.
- تقييم سيولة المؤسسة.
- تقييم المديونية.
- تقييم تطور توزيع الأرباح.
- تقييم نحو المؤسسة.

وبالتالي فان قياس هذه الجوانب من نشاط المؤسسة يمكن الحكم على مدى كفاءة وفعالية الأداء وهما يمثلان مؤشرات الأداء الجيد في المؤسسة.

2- الأهداف: يهدف الأداء المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها الى قسمين:²
أولاً: الأهداف الخارجية:

- تمكين المستثمر من متابعة وعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها.
- مساعدة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة، وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بينها لاتخاذ القرار الملائم.

ثانياً: الأهداف الداخلية:

- **نمو المؤسسة:** حيث يعتبر من أبرز عوامل تعظيم القيمة وتحدي مدى نجاح خططها واستراتيجيتها المتعلقة بالاستمرار والتطور.
- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وكذا المساهمة في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة.
- تحقيق الربحية والمردودية والاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير وكذا تخفيض الخطر المالي الذي يمكن أن تواجهه المؤسسة.

¹ بحري علي، مرجع سبق ذكره، ص354.

² عبد الغني خلادي وأنيس هزلة، مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 01، العدد 1، جامعة لخضر حمة الوادي، الجزائر، ص67.

المطلب الثالث: مقومات الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه:

يعد الأداء المالي من أهم المقومات التي تحدد نجاح المؤسسات ويتأثر بالعديد من العوامل الداخلية الخارجية للمؤسسة وتكمن هذه المقومات والعوامل بما يلي:

أولاً: مقومات الأداء المالي.

للأداء المالي الجيد مقومات عديدة أهمها:¹

- 1- **الإدارة الاستراتيجية:** هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا، يكون مستمد من الأهداف العليا للمؤسسة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذ على مستوى الإدارة العليا في تعبئة الموارد والطاقات لتطوير موقفها التنافسي وتعزيز نقاط قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكيف مع ظروف البيئة الخارجية وصولاً إلى أداء رسالتها، وهي تعبر أيضاً عن خطة بعيدة الأجل تركز على تحليل وضع المؤسسة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي وتموقعها السوقي وتحديد أهدافها المستقبلية.
- 2- **الشفافية:** ويقصد بها تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث من أنشطة المؤسسة وأن يتصف الموظف بالعدل وأن يتخلى بالنزاهة والصدق والموضوعية والأمانة في أداء واجباته وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمة لآراء الآخرين وأن يلتزم بتقديم المعلومات على حقيقتها.
- 3- **إقرار مبدأ المساءلة الفعالة:** وتعني إمكانية تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهامات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاحاتهم في تنفيذها.
- 4- **وجود النظم المحاسبية:** النظام المحاسبي هو عبارة عن العناصر المادية والمعنوية المتفاعلة مع بعضها البعض والمستخدم في تنفيذ العمل المحاسبي لتضمن تحقيق أهداف هذا الأخير، وهو نظام يختص بكافة الأعمال من جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتقديم المعلومات لمستخدميها في شكل قوائم مالية بغية المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة حول الأحداث الاقتصادية.

¹ رشيد بوزرية، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، جامعة ألكلي محند أحاج، البويرة، الجزائر، 2021-2022، ص26.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

يتأثر الأداء المالي بعوامل بيئية داخلية وخارجية وقد يكون تأثيرها سلباً أم إيجابياً ومن أهم هذه العوامل تكمن فيما يلي:¹

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها،

حيث الكثافة الإدارية التي تمثل الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الراسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل الإدارة المؤسسات اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

2- المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة، الأول يعني إدراك العاملين

لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، والثاني يعني اتخاذ القرار بطريقة عقلانية ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، أما الثالثة تعني طريق الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، ويقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

3- التكنولوجيا: هي مختلف الأساليب والطرق المعتمدة في المؤسسات لتحقيق الأهداف، ويندرج تحتها

العديد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلزم بمبدأ الاستمرارية، وعلى المؤسسات أن تلتزم بنوع التكنولوجيا المناسب لطبيعة أعمالها والمنسجم من أهدافها، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4- الحجم: هو تصنيف المؤسسات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم وتقاس على أساس إجمالي

الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر من المؤثرين على الأداء المالي سلباً، فزيادة الحجم تتعقد عملية الإدارة وبهذا يصبح أدائها أقل فعالية، أما إيجاباً انه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين بالمؤسسة.

¹ الخطيب محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 48-51.

من خلال ما تقدم في هذا المبحث تبين أن الأداء المالي يعتبر أداة يكشف عن الوضع المالي للمؤسسة بصورة واضحة ومقياس يستخدم لتقييم كفاءة وفعالية المؤسسات لتحقيق أهدافها المالية واستخدام مواردها بشكل فعال ولنجاح الأداء المالي الجيد تعتمد المؤسسة على مقومات مهمة التي يجب عليها أخذها بعين الاعتبار وكذا الاعتماد على عوامل داخلية وخارجية للمؤسسة قد يكون تأثيرها سلبا أو إيجابيا.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة هامة في مختلف الدراسات والبحوث التي تقوم بها المؤسسات، ويرجع ذلك إلى الندرة النسبية للموارد المالية المتاحة مقارنة بحجم الاحتياجات المالية المتزايدة لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.

لقد تطور مفهوم تقييم الأداء المالي واتسعت مجالات استخدامه حتى أصبح أحد أهم العمليات الإدارية والاستراتيجية التي تحظى باهتمام معظم المؤسسات، ولذلك أصبح من الضروري إلقاء الضوء على المفاهيم الأولية لتقييمه في المؤسسة.

أولا: مفهوم تقييم الأداء

هناك العديد من التعاريف التي توضح تقييم الأداء نذكر منها:

يمثل تقييم الأداء على أنه تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي تهتم أولا بتحقيق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية¹.

يعرف تقييم الأداء بأنه "وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من إن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة"².

ويعرف أيضا على أنه: 'دراسة نشاط المؤسسة لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا وذلك للوقوف على أداء المؤسسة والانحرافات التي قد تحصل بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها"³.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص.247

² علاء فرحات طالب وإيمان شبحان المشهداني، الحوكمة والمؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 ص.75

³ متحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص.120.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الأداء هو عبارة عن عملية قياس الانجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدره، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات.

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي:

للأداء المالي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة " تقديم حكم " Jugement " ذو قيمة " Valeur " حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها). أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".¹

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهاة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حساب النتائج، والجداول الملحقه ولا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى الأساس فان تشخيص الأداء يتم بمعالجة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح".²

كما يرى بعض الباحثين أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه: "عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين".³

ويعتبر تقييم الأداء المالي جزء من النشاط الإداري المستمر، حيث يتضمن مجموعة من الآليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة وتسعى من خلالها معرفة مدى استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وفقا لمعايير التقييم الفنية والاقتصادية.⁴

¹ دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية، والقانونية، والسياسية، المجلد 04، العدد 04، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص41.

² Amand thausroun, évaluation des entreprise: **technique de gestion** édition economico paris, 2005 p23.

³ توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004، ص03.

⁴:Michel GERVAIS **Contrôle de gestion** Edition Economico paris 1997 p 104.

وكما يمكن تعريف تقييم الأداء المالي هو قياس للنتائج المحققة او المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية للنتائج او الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة¹. وبناء على ما سبق يمكن القول إن تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عملية قياس النتائج المالية المتوقعة على ضوء معايير محددة مسبقا، لتحديد مدى قدرة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، ومن ثم استخراج الانحرافات أو الاختلالات ومعرفة أسبابها والجهات المسؤولة عنها وهذا ما يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

المطلب الثاني: شروط وصعوبات تقييم الأداء المالي:

تقييم الأداء المالي قد يواجه العديد من الشروط والصعوبات التي يجب مراعاتها بشكل أفضل ولكي تتحقق أهدافها.

أولاً: شروط تقييم الأداء المالي:

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الوسائل المهمة في مجال تحسين الأداء وتطويره، ولكي تحقق أهدافها لابد أن تتوفر فيها حملة من الشروط والتي تتمثل في الآتي:²
- 1- الاستمرارية: تجرى عملية التقييم بصفة مستمرة ومتكررة في إطار إرشادات وتوجيهات.
 - 2- المرونة: لابد أن يتميز التقييم المالي بالمرونة وذلك حتى يتسنى للقائم بعملية تقييم الأداء المالي توجيه مختلف الإجراءات حسب الوضع القائم.
 - 3- التطوير: يدفع الإدارة المالية أي تحسين الأداء وإعطائها المعلومات اللازمة.
 - 4- الاقتصاد: التقييم بأقل التكاليف.
 - 5- التطبيق: ونعني بذلك مدى استخدام تقييم الأداء المالي بكفاءة ويسر في التنفيذ.
 - 6- القبول: أن يكون مقبول من جهة المستخدمين ومدى تفهمهم لاستخدامه ومصداقيته وصلاحيته.

¹ محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني تحت عنوان واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد بجامعة محمد خيضر، الوادي 05-06 ماي 2013، ص 25.

² سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغير مركز وابد سيرفكس للاستشارات والتطوير الاداري، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 465 - 466.

ثانيا: صعوبات تقييم الأداء المالي:

- تواجه عملية تقييم الأداء المالي كثيرا من الصعوبات التي تحول بينهما وبين تقييم الأداء المالي الدقيق وتتمثل الصعوبة في تحديد وتطوير معايير لقياس الأداء المالي خاصة وأن لكل مؤسسة أهداف وخصائص تختلف من غيرها، وعموما تتمثل الصعوبات في:¹
- الصعوبة في تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة والموضوعية لتقييم الأداء.
 - الصعوبة في تحديد المتغيرات المرغوب قياسها والعلاقات التي بينها.
 - الصعوبة في تحديد بداية عمليات التشخيص ودراسة الأداء المالي بهدف تقييمه.
 - النقص في الكوادر البشرية المدربة للقياس بقياس الأداء المالي وتقييمه حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.

المطلب الثالث: معايير ومراحل تقييم الأداء المالي.

يتضمن تقييم الأداء المالي مجموعة من المعايير تستخدم لقياس مدى تحسن النتائج، وتتم عملية تقييم الأداء المالي بمراحل مختلفة.

أولاً: معايير تقييم الأداء المالي.

هناك معايير رئيسية للأداء المالي هي:²

- 1- **المعايير التاريخية:** ويتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، وتسمح للمحلل المالي الداخلي بحساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة، وهذا ما يسمح بمراقبة الأداء المالي من قبل الإدارة العليا والكشف عن مواطن القوة والضعف في البيئة الداخلية.
- 2- **المعايير القطاعية:** ويتم الحصول عليها من داخل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، ويمكن بواسطتها إجراء المقارنة بين الأداء المالي للمؤسسة والأداء المالي للمؤسسات الأخرى كما تسمح للمحلل المالي بالاستفادة منها في رقابة الأداء ومتابعته دورياً.
- 3- **المعايير المطلقة:** وتعني وجود قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، تقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة.
- 4- **المعايير المستهدفة:** وهي التي ترغب المؤسسة في الوصول إليها، ويتم مقارنتها بما حققته المؤسسة فعلاً، وبالتالي تحديد الانحرافات وسبل تصحيحها.

¹ نبيلة قدور، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام البنية المقارنة**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة ألكلي محند والحاج، البويرة، الجزائر، 2018-2020، ص 28.

² فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر**، طبعة 04، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص 238 - 239.

من خلال هذه المعايير يمكن للمؤسسة أن تتعرف على أدائها المالي ومدى تطوره عن طريق مقارنة أدائها الحالي بأدائها للسنوات السابقة أو مع أداء مؤسسات مماثلة من نفس القطاع، أو عن طريق المقارنة بين ما حققته المؤسسة فعلا وما ترغب الوصول إليه.

ثانياً: مراحل عملية تقييم الأداء المالي.

عموماً يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء المالي في خمسة مراحل أساسية مكتملة لبعضها البعض، وهي بالترتيب كما يلي:¹

- 1- **جمع المعلومات الضرورية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة للعملية عن نشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية ورأس المال وعدد العاملين ان جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في نفس القطاع أو في الاقتصاد الوطني، أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.
- 2- **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
- 3- **إجراء عملية التقييم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
- 4- **اتخاذ القرار المناسب:** عن نتائج التقييم ان نشاط الوحدة يركز على ضمان الأهداف المخططة، وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها فان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.
- 5- **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** أن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة، وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

¹ مجيد الكرخي، **تقييم الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص39.

ومن خلال ما توصل إليه في هذا المبحث أن تقييم الأداء المالي هي عملية تقيس النتائج المالية المتوقعة في ضوء معايير محددة مسبقا ويمكن للمؤسسة أن تتعرف على أدائها المالي عن طريق مقارنة بين ما حققته فعلا وما ترغب إليه الوصول وذلك بالاعتماد على العديد من المراحل لاستمرارية المؤسسة، كما يمكن استخدام نتائج التقييم لتحديد نقاط القوة والضعف لتحسين الأداء المالي في المستقبل.

المبحث الثالث: طرق تقييم الأداء المالي

تعتبر كل من الميزانية وكل من حساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية من أهم الطرق لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، حيث تمثل الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي، وذلك لاحتوائهما على البيانات والمعلومات اللازمة التي توضيح قوة المركز المالي للمؤسسة وتقييم أدائها المالي وكذا تمكنه من تشخيص وضعيتها المالية وأيضا المساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة، وهذا ما سنطرق إليه في المطالب التالية إلى تقديم كل من دور هذه القوائم في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام الميزانية المالية:

لتحديد وتقييم الأداء المالي بشكل واسع في المؤسسات تستخدم الميزانية، وهذا ما يتم التطرق إليه في هذا المطلب حيث يتم فيه تحديد مؤشرات التوازن المالي وتحليل الميزانية المالية وهذا ما سيتم عرضها في الجداول الآتية.

أولا: تعريف الميزانية

يطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي، ولا يوجد اختلاف من طرف المحاسبين حيث عرفت على أنها " صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول والآخر به عناصر الخصوم"¹. وللميزانية جانبان: "يسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة اتجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين"².

ثانيا: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

1- مؤشرات التوازن المالي لتحليل الميزانية: تسمح مؤشرات التوازن المالي للميزانية بتقييم ملاءة المؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للمؤسسة من أهمها نذكرها في الجدول التالي:

¹ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص117.

² وليد ناجي الجمالي، المحاسبة المتوسطة، منشورات العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص06.

الجدول رقم (01): مؤشرات التوازن المالي لتحليل الميزانية

مؤشرات	العلاقة	الحالات
رأس المال العامل (FR)	من أعلى الميزانية = الموارد الثابتة الاستخدامات الثابتة من أسفل الميزانية = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل	FR > 0 يعني أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجاتها المالية المتبقية. FR < 0 يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات في تمويل احتياجاتها المالية المتبقية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة. FR = 0 : تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل.
احتياج رأس المال العامل (BFR)	احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة خارج الخزينة - الخصوم المتداولة خارج الخزينة	BFR > 0 : موجب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات الفقيرة المدى بالاعتماد على موارد مالية مكتملة قصيرة المدى؛ BFR < 0 : سالب أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أقل من مواردها، وهذا يعني إن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة؛ BFR = 0 : معدوم أي استخدامات دورة الاستغلال مساوية لمواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لان الخصوم الدورية (د. ق. أ) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).
الخزينة الصافية (TN)	الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل. الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.	TN > 0 : موجبة هذا يدل على إن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة؛ TN < 0 : سالبة هذا يدل على إن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تفتقر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية؛ TN = 0 : معدومة هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع التالية: - شهبوب أمينة، تقييم الأداء المالي لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة - الجزائر، 2022، ص 95-96.
- عبد القادر مسعودي ومحمد طالبي، تأثير الجبائي على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد الجديد، مجلد 11، العدد 02، جامعة بليدة علي لونييسي، الجزائر، 2020، ص 270.

2- النسب المالية الخاصة بتحليل الميزانية:

إن تقييم الأداء بالنسب المالية من أكثر أساليب التحليل شيوعاً لتقييم ذلك لما يوفر من عدد كبير من المؤشرات المالية الآتية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): النسب المالية الخاصة بتحليل الميزانية.

النسبة	تعريفها	كيفية حسابها
نسب السيولة	السيولة العامة: وتسمى أيضاً بنسبة التداول وتقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة	نسبة التداول (السيولة العامة) = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.
	السيولة السريعة: إن سبب إبعاد المخزون باعتبار أن عملية تحويل المخزون إلى سيولة يحتاج إلى وقت وربما لا يمكن تحويله في مدة قصيرة لاسيما إذا كان السوق يمر بحالة كساد، والنسبة المقبولة هنا هي (1.1).	نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الديون قصيرة الأجل
نسب التمويل	التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، إن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى نقول ان للمؤسسة لها هامش أمان، أي رأس المال العامل موجب.	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.
	التمويل الذاتي: تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، فإن كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعنى ان المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء الى الديون.	نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.
نسب المديونية	نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ان المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على الإمكانات الذاتية والعكس صحيح.	نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = الديون ط الأجل + الديون ق الأجل / إجمالي الأصول. معدل التمويل بالديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول معدل التمويل بالديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / إجمالي الأصول.
	نسبة الديون الى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى الحقوق الملاك ودرجة اعتماد المؤسسة على التمويل من مصادرها الذاتية.	نسبة الديون إلى حقوق الملكية = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل / حقوق الملكية. حيث إن حقوق الملكية = رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع التالية: علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002، ص 105.

- حمزة مراد واحمد رابحي، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم تسيير، الجزائر، 2011، ص ص 39-40.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام جدول حساب النتائج:

يهدف تقييم أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراسة وتحليل حساب نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات.

أولاً: تعريف حساب النتائج.

يعرف جدول حساب النتائج على انه "كشف أو تقرير يظهر نتيجة أعمال المنظمة خلال فترة معينة منتهية، وتستند هذه القائمة على مقابلة إيرادات المنظمة والمصروفات والأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات. وتكون نتيجة هذه المقابلة هو ما تحققه المنظمة من ربح أو خسارة".¹ ونميز بين نوعين من حسابات النتائج:²

حساب النتائج حسب الطبيعة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب طبيعتها مما يسمح من حساب مجاميع التسيير الرئيسية، وهي بمثابة أرصدة وسيطة تسمح من حساب في النهاية النتيجة الصافية للدورة المالية.

حساب النتائج حسب الوظيفة: حيث تصنف الأعباء والإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها.

ثانياً: تحليل جدول حساب النتائج.

حيث يوضح حساب النتائج الكيفية التي تجمع بها ثروة المؤسسة، وذلك خلال إبراز كيفية تكوين الثروة الإيرادات وكيفية تخفيضها (الأعباء) مروراً بحساب عدة نتائج وسيطة قبل الوصول إلى النتيجة الصافية للدورة، والتي تعبر عن الرصيد الصافي للثروة المحققة في دورة مالية بعد اقتطاع الضرائب. تتمثل هذه النتائج الوسيطة فيما يلي:

1- عناصر تقييم الأداء المالي لحساب النتائج:

يمكن شرح المجاميع التسيير الرئيسية التي يحددها جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة والتي

على أساسها يمكن تحليل طرق تكوين نتيجة المؤسسة وفقاً للجدول التالي:

¹ محمد سامي راضي، أسس وإعداد القوائم المالية، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 173.

² زويتة محمد الصالح، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 07، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، سبتمبر 2012، ص ص225.

جدول رقم(03): جدول حساب النتائج لحساب النتيجة الصافية للدورة

تعريفه	كيفية حسابها
قياس الأداء الصافي للمؤسسة من خلال إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها. كما تعتبر مقياسا لحجم المؤسسة ومقياسا لدرجة التكامل العمودي. كلما كانت القيمة المضافة كبيرة تمكنت المؤسسة من دفع أجور أعلى مع إمكانية تغطية الأعباء الأخرى.	القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاكات السنة المالية.
يقيس الأداء الكلي الاقتصادي للمؤسسة عن طريق استغلال مواردها البشرية والمادية، وهو يمثل الفائض الاقتصادي فقط عن عملية الاستغلال، وهو يحدد بذلك المردودية الحقيقية للاستغلال. بمعنى انه يدل على مدى مساهمة دورة الاستغلال في خلق ثروة المؤسسة.	الفائض الخام للاستغلال = القيمة المضافة لاستغلال - أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.
كما تستخدم النتيجة العملية كمعيار في حساب مؤشر مهم كثير الاستعمال من طرف المؤسسات، هدفه إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها، فهو بذلك يقيس القيمة المنتجة من طرف المؤسسة. EVA - الربح العملي - (تكلفة رأس المال * رأس المال)	النتيجة العمالية = الفائض الخام للاستغلال + الإيرادات العملية الأخرى - الأعباء العملية الأخرى - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم + استرجاع خسائر القيمة والمؤونات.
فإذا كان هذا الفرق موجبا فهذا يدل على أن المؤسسة تخلق قيمة اقتصادية، وإذا كان الفرق سالبا فهو يدل على أن المؤسسة تهدم القيمة الاقتصادية.	النتيجة المالية = الإيرادات المالية - الأعباء المالية.
تعتبر عن أثر النشاط المالي على تكوين ثروة المؤسسة. إذا أرادت مؤسسة معينة لها نشاط مالي، مقارنة أدائها مع مؤسسة منافسة لها في مهنتها ليس لها نشاط مالي فعلى المؤسسة الأولى أن لا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة المالية. ويتم الاعتماد على العملية أو الفائض الخام للاستغلال.	النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملية + النتيجة المالية.
تعتبر عن النتيجة الإجمالية النشاط العادي، وهو النشاط الذي أنشئت لأجله المؤسسة	النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب الواجبة على النتيجة العادية + الضرائب المؤجلة على الأصول - الضرائب الموجبة على الخصوم ضريبيا.
من الأفضل أن تستبعد هذه النتيجة عند تقييم أداء المؤسسة مثلا عند حساب المر دودية بشتى أنواعها، ولا تستبعد عند توزيع الأرباح.	النتيجة غير العادية = الإيرادات غير العادية - الأعباء غير العادية.
تعتبر عن الثروة الجديدة التي اكتسبتها المؤسسة خلال السنة المالية والأخذ بعين الاعتبار هل تم تحصيل الإيرادات وتسديد الأعباء. وفي الأخير نتحصل على معلومات أخرى فرعية تتعلق بالكشوف المالية المدمجة.	النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية الأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.
تعتبر عن الفرق بين المتحصل عليه والتكاليف المدفوعة، وتعتبر كذلك عن التدفق النقدي الصافي	قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + المؤونات.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع التالي: د. زويتة محمد الصالح، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس

أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 07، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، سبتمبر 2012، ص

2- النسب المستعملة في تقييم الأداء لحساب النتائج: انطلاقا من المعلومات التي ينتجها حساب النتائج حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي يمكن استخراج النسب التالية التي تعتبر كمؤشرات مالية لقياس الأداء، أي اعتمادها كمعيار كمي لتقييم الكفاءة والفعالية.

الجدول رقم(04): النسب المشتقة من جدول حساب النتائج لتقييم الأداء

التعليق	اسم النسبة وكيفية حسابها
كلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من الواحد، دل على أن المؤسسة تعتمد على استراتيجية التكامل العمودي، بينما انخفاض هذه النسبة دليل على أن المؤسسة تعتمد على التركيب بشكل كبير.	درجة التكامل العمودي: القيمة المضافة للاستغلال / رقم الأعمال. أو القيمة المضافة/ إنتاج الدورة.
يمكن استعمال القيمة المضافة للاستغلال كمقياس لإنتاجية بعض العناصر، مثلا القيمة المضافة للاستغلال المتعلقة باليد العاملة تساوي إلى النسبة	الإنتاجية: القيمة المضافة للاستغلال/ أعباء المستخدمين
يمكن لصافي الدخل أن ينخفض إليها دون أن يؤثر على مقدرة المؤسسة على دفع الفوائد السنوية وحاصل القسمة المتحصل عليه يشير عدد مرات تسديد الفوائد اعتمادا على الربح الإجمالي.	عدد مرات تغطية الفوائد: الربح قبل الفوائد والضرائب/ فوائد القروض
يقيس هذا العائد مدى فعالية استخدام مجموع الأصول. والهدف منه هو تعظيم الربح.	العائد على الاستثمار: الربح قبل الفوائد والضرائب/ المجموع الأصول.
إذا كانت هذه النسبية منخفضة فمعناه أن المؤسسة لا تتحكم جيدا في التكاليف (تكاليف عالية) وبالتالي فالمؤسسة ضعيفة الكفاءة.	المردودية التجارية: النتيجة العادية/ رقم الأعمال خارج الرسم.
مدى تحقيق رأس المال الاقتصادي (مجموع الأصول) للفائض النقدي.	المردودية الاقتصادية: تحسب كما يلي: الفائض الخام للاستغلال/ الأصول، أو النتيجة العملية/ الأصول.
تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة مصدر التمويل الداخلي في تحقيق الثروة القابلة للتوزيع. ارتفاع هذه النسبة دليل على فعالية يمكن للمؤسسة استخدام الأموال الخاصة.	المردودية المالية: النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.
إن ارتفاع هذه النسبة يجعل المؤسسة جذابة لشركاء محتملين	ربح السهم: تعبر عن نصيب السهم من الأرباح الصافية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع التالي: د. زويتة محمد الصالح، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 07، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، سبتمبر 2012، ص

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية

تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية التي تقوم المؤسسة بإعدادها في تقييم أدائها الفعلي والحقيقي إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل. حيث تتضمن معلومات يمكن استخدامها لاشتقاق مجموعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم أداء المؤسسة، حيث إن هذه المؤشرات يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية بدرجة عالية وتستخدم في تقييم السياسات المالية والمرونة والتدفق النقدي الحر. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب وبالتفصيل في فصل لاحق.

أولاً: تعريف جدول تدفقات الخزينة.

هي عبارة عن وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعدادها، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حساب النتائج، كما يوضح لنا مدفوعات ومتحصلات المؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة. ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل¹.

ثانياً: التحليل بواسطة النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

النسب المستخدمة في كفاءة الأنشطة المختلفة لجدول تدفقات الخزينة نتطرق لها في الجدول التالي:

¹ شلالى عمار وبولعباز وفاء، تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية الجديدة، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية، المجلد 05، العدد 09، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2019، ص184.

جدول رقم (05): النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

اسم النسبة	تعريفها	اهم نسبها
السيولة	هي قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كما تشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد بالتزامات".	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية؛ - نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون؛ - نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات ديون طويلة الأجل؛ - نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى تدفقات نقدية داخلية من أنشطة تمويل.
الربحية	تبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقد كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح.	<ul style="list-style-type: none"> - النقدية التشغيلية. - دليل النشاط التشغيلي. - كفاية تدفقات نقدية تشغيلية. - العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.
السياسة المالية	توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة مؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال سياسة التمويل.	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة التوزيعات النقدية. - نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة. - نسبة النفاق الرأسمالي.
المرونة المالية	هي قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة والاستجابة بسرعة لحالات الأزمات ⁵ .	<ul style="list-style-type: none"> - يتم حساب المعدل النقدي لتغطية الديون.
التدفق النقدي الحر	هي تدفقات نقدية متبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بع القيام بالاستثمار في الأصول الثابتة.	<ul style="list-style-type: none"> - صافي التدفقات النقدية من العمليات.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المراجع التالية: محمد سمير الصباني وآخرون، المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري

والعلمي للمحاسبة كنظم معلومات)، دار الجامعية لنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 206.

- بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي، رسالة ماجستير في علوم تسيير، تخصص

محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 70-71.

- من خلال ما تم التطرق إليه في هذا المبحث لعرض عدة طرق لتقييم الأداء المالي منها التقليدية والحديثة لدراسة الوضع المالي للمؤسسة وجدنا أن:
- تقييم الأداء المالي بواسطة الميزانية يساعد على تحقيق فجوات الأداء وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المالية المخططة.
 - تقييم الأداء بواسطة حساب النتائج يساعد في تقييم كفاءة المؤسسة في ادارة المصروفات وتحقيق العوائد المالية العالية.
 - تقييم الأداء المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية يساعد في فهم القدرة الفعلية في المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وإدارتها بشكل فعال وقدرتها على تلبية التزاماتها المالية.

خاتمة الفصل الأول:

- تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري المتعلق بالأداء، الأداء المالي وإلى طرق تقييم الأداء المالي وقد توصلنا إلى النتائج التالية:
- الأداء المالي يعتبر أداة تكشف عن الوضع المالي للمؤسسة بصورة واضحة ويستخدم لتقييم كفاءة وفعالية المؤسسات لتحقيق الأهداف المالية واستخدام الموارد بشكل فعال.
 - لنجاح الأداء المالي الجيد تعتمد المؤسسة على مقومات مهمة يجب عليها أخذها بعين الاعتبار وكذا الاعتماد على عوامل داخلية وخارجية للمؤسسة قد يكون تأثيرها سلبا ام ايجابيا.
 - إن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يحدد مدى قدرة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية ومن ثم استخراج الانحرافات والاختلالات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
 - تعتبر كل من الميزانية وحساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية من أهم الطرق لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة.
 - إن تقييم الأداء المالي بواسطة الميزانية تساعد على تحقيق فجوات الأداء وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المالية المخططة.
 - تقييم الأداء المالي بواسطة حساب النتائج تساعد في تقييم كفاءة المؤسسة في إدارة المصروفات وتحقيق العوائد المالية.
 - تقييم الأداء المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية تساعد في فهم القدرة الفعلية في المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وإدارتها بشكل فعال وقدرتها على تلبية التزاماتها المالية.
 - حتى تكون عملية تقييم الأداء ذات قيمة يتم الاعتماد على بعض النسب المالية لتقييم أدائها المالي.

الفصل الثاني

قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي

تمهيد:

أصبحت مختلف المؤسسات ملزمة بإعداد بياناتها المالية السنوية في قائمة التدفقات النقدية التي صارت جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم رغم حداثة نشأتها مقارنة بباقي القوائم المالية الأخرى، حيث تعرض متحصلاتها ومختلف مدفوعات النقدية وصافي التغير من ثلاثة أنشطة رئيسية هي التشغيل والاستثمار، التمويل وهذا ما يسمح بالتعرف على التدفقات الداخلة والخارجة من كل نشاط.

وتسمح قائمة التدفقات النقدية بتزويد مستخدمي البيانات المحاسبية بمعلومات ويمكن الاعتماد عليها لتوقع قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم من النقد و ما يشابهه والتعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة موضوع التحليل وذلك من خلال معرفة نقاط القوة والضعف ومدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية، وكما يمكننا استخراج من قائمة التدفقات النقدية مؤشرات ونسب مالية توفر معلومات لا تظهر في القوائم المالية الأخرى والتي تفيد الوضعية المالية للمؤسسة، وقصد إعطاء نظرة شاملة عن قائمة التدفقات النقدية تم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثاني: بناء قائمة التدفقات النقدية وأهم معيقات المتعلقة فيها.

المبحث الثالث: النسب المالية لقائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: أساسيات حول قائمة التدفقات النقدية

تعرض كل من قائمة الدخل والميزانية إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمنظمة خلال فترة، كما توفر قائمة الدخل معلومات عن الموارد الناتجة من العمليات وان لم تكن كلها في صورة نقدية، ولكن لا تعرض أي من هذه القوائم الملخص التفضيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر استخدامات النقدية خلال الفترة، وللوفاء بهذه الحاجة يتم إعداد وعرض قائمة مالية جديدة هي قائمة التدفقات النقدية. وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا البحث.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قائمة التدفقات النقدية

من أجل التعرف على قائمة التدفقات النقدية بالشكل الذي استقرت عليه الآن، لابد من الوقوف على لمحة تاريخية عن نشأت وتطور هذه القائمة، وهذا ما يتم التطرق في هذا المطلب إلى تطور قائمة التدفقات النقدية حتى تكون في شكلها الحالي وبعد ذلك يتم وضع تعريف لهذه القائمة وأهميتها.

أولاً: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد مقارنة مع القوائم المالية الأخرى، ولم يكن ظهورها وليد لحظة معينة، وإنما مرت بالعديد من التغيرات والتطورات حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم وتقتصر على أهم ثلاث مراحل وهي كالتالي:¹

1- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها (سنة 1963): هذه القائمة كانت بموجب الرأي رقم (3) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية (APB) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين المجازين (AICPA)، وقد كان الغرض من هذه القائمة توضيح مصادر الأموال التي حصلت عليها المؤسسة وبيان استخدامات هذه الأموال خلال الفترة، ويلاحظ أنها ركزت اهتمامها على الأموال بشكل عام، بغض النظر عن توفر النقدية من عدمها، ورغم الدور الذي لعبته هذه القائمة من خلال توفير معلومات لم توفرها القوائم المالية الأخرى إلا أن ضالة حجم هذه المعلومات والحاجة إلى معلومات جديدة جعل هذه القائمة تفقد قيمتها، وبالتالي البحث عن قائمة أكثر أهمية.

2- قائمة التغيرات في المركز المالي (سنة 1971): كانت بموجب الرأي رقم (19) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية (APB) عام 1971، وقد طالب بالإلزامية إصدارها إلى جانب القوائم الأخرى، وكانت هذه القائمة تعد على أساس مفهومين مفهوم رأس المال العامل والمفهوم النقدي، حيث ظلت هذه القائمة تعد على أساس رأس المال العامل خلال السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن تعرض بعض الشركات الكبرى للإفلاس والانهيال دون أن تتمكن قائمة التغير في المركز المالي (على أساس مفهوم رأس المال

¹ محلق عبد الغني، استخدام مقاييس ونسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، تخصص تسيير مالي، جامعة خنشلة، الجزائر، 2015-2016، ص 03.

العامل) من تقديم مؤشرات على ذلك، جعل الشركات تتحول إلى أساس المفهوم النقدي في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي.

3- قائمة التدفقات النقدية (سنة 1987): في نهاية سنة 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار المحاسبي رقم 95 والذي ينص على استبدال قائمة التغيرات في المركز المالي بقائمة جديدة تسمى قائمة التدفقات النقدية (1) وفي سنة 1992 أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (ASC1) المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) بشأن قائمة التدفقات النقدية.

ثانيا: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

يحتل مفهوم التدفقات النقدية أهمية ودورا بارزا في منظمات الأعمال وذلك لما له من أثر واضح في عمليات التخطيط، واتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة المنظمة الإدارية والتشغيلية، حيث تعطي قوائم التدفقات النقدية بيانات تفصيلية عن التغيرات والتطورات التي تحصل في المركز المالي خلال السنة المالية، والتي من الصعوبة الحصول عليها من القوائم المالية التقليدية. لفهم المقصود من قائمة التدفقات النقدية لابد من تعريف بعض المصطلحات المتعلقة بهذه القائمة والتي تكمن فيما يلي:¹

- **النقدية:** وهي النقدية الجاهزة والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب لدى البنوك.
- **النقدية المعادلة:** وهي استثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والتي تكون قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية وغير خاضعة لمخاطر هامة للتغير في قيمتها نتيجة تغير أسعار الفائدة أو العوامل الأخرى.
- **التدفقات النقدية:** وهي عبارة عن التدفقات الواردة أو المستلمة والتدفقات الخارجة أو المدفوعة من النقدية وما يعادلها.

وتعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها "قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات)، والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافي التغير في النقدية في ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل (الجاري)، وأنشطة الاستثمار، وأنشطة التمويل للمنشأة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة تؤدي إلى تبيان رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة".²

وتعرف كذلك على أنها من القوائم التي أصبحت ومنذ عدة سنوات جزء مهما من القوائم الختامية لحسابات المنشآت بعد أن كشفت التطبيقات الحاجة الماسة لإعدادها، وذلك لارتفاع المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة و التدفقات النقدية الخارجة، والتي تهتم بإظهار السيولة النقدية على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية، وبالتالي فإن هذه القائمة غطت فجوة كانت تعاني منها قائمتي الدخل

¹ محمد ابو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص32.

² حسين يحي، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية، مجلة المالية والاسواق، المجلد 08، العدد 02، مستغانم، الجزائر، 2021، ص 338.

والميزانية العامة اللتان تظهران نتائج المؤسسة ومركزها المالي استناداً إلى مبدأ الاستحقاق بينما تظهر قائمة التدفقات النقدية هذه النتائج وفقاً للمبدأ النقدي.¹

ومن المفاهيم السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل لقائمة التدفقات النقدية: أنها عبارة عن تقرير مالي يوضح تدفقات النقدية الواردة والصادرة من شركة أو مؤسسة خلال فترة زمنية محددة وهي جزء من التقارير المالية الأساسية المستخدمة في تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأهداف المالية وتشمل هذه القائمة عادة ثلاثة أقسام رئيسية (تشغيلية، استثمارية، تمويلية). وكما تعتبر على أنها القائمة الثالثة بعد كل من المركز المالي وصافي الدخل والتي هي إلزامية في إعدادها من طرف المؤسسات.

ثالثاً: خصائص قائمة التدفقات النقدية:

تتميز قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من الخصائص تنفرد بها عن باقي القوائم المالية لما لها أهمية في تقييم مدى اليسر لمالي والسيولة المالية في المؤسسة، هذه الخصائص تجعلها أكثر شمولاً نوجزها فيما يلي:²

- مؤشر جيد عن صدق ربحية المؤسسة.
- مكمل لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.
- توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات في فترة محددة.
- توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاث (تمويل، استثمار، وتشغيل).
- تقييم مقدرة المؤسسة الفعلية على توليد نقدية موجبة في المستقبل.

¹ مصطفى يوسف كافي واخرون، مبادئ المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2012، ص70.

² مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص326.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

إن قائمة التدفقات النقدية تعتبر مؤشر مهم لصحة المؤسسة وتكتسي أهمية وأهداف التي تسعى مختلف الأطراف للاستفادة منها لتحسين أدائها المالي ومن خلال الآتي سنوضح أهمية وأهداف هذه القائمة.

أولاً: أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة تدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر واستخدامات النقدية خلال الدورة المالية، والتي تعرضها كلاً من الميزانية وقائمة ادخل بصورة مختزلة جداً، بالإضافة إلى أنها تساعد على تحديد مصادر الاختلاف بين صافي النتيجة المحاسبية¹ تعد على أساس الاستحقاق" وصافي التدفقات النقدية "تعد على الأساس النقدي"، وتتمثل أهمية المعلومات التي تفصح عنها قائمة تدفقات النقدية بشكل عام حسب تصنيفات الأنشطة في نقاط التالية:¹

توفير معلومات عن الأنشطة التشغيلية ولذلك فهي تعكس مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل من خلال تقييم قدرتها على توليد تدفقات نقدية للوفاء بالتزاماتها وتغطية كافة الأنشطة التشغيلية.

– توفير معلومات مفيدة عن الأنشطة الاستثمارية بحيث تعكس سياسة أداء المؤسسة سواء أكانت توسعية أم انكماشية، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشراً جيداً على سياسة توسعية ونمو متزايد في الأنشطة الاستثمارية.

– توضيح سياسة المؤسسة في تمويل أنشطتها "هيكلها المالي" من حيث اعتمادها على مصادر داخلية من حقوق ملكية أو على مصادر خارجية من الاقتراض، كما أنها تبين الحد الأقصى من الاقتراض الذي يمكن أن تتعرض فيه المؤسسة إلى خطر الإفلاس المالي نتيجة للسياسة التوسعية المبالغ فيها في الاقتراض دون أدنى مبرر.

ثانياً: أهداف قائمة التدفقات النقدية:

إن الهدف قائمة تدفقات النقدية يكمن فيما يلي:²

– توفير معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة ما خلال لحظة زمنية معينة.

– الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة لفترة معينة.

– وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية.

¹ عادل علي بابكر الماحي أبو الجود، أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار بالمصارف، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة شقراء، السعودية، 2019، ص40.

² سلطاني وفاء وبن عيشي عمار، مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 08، 2021، ص ص166-167.

- المساهمة بجانب القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي أصول المؤسسة، وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة.
- تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة وتقييم السيولة الخاصة بالمؤسسة عن نقاط القوة والضعف فيها.

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات قائمة التدفقات النقدية

سننتظر في هذا المطلب إلى المصادر المتبعة لإعداد قائمة التدفقات النقدية واستخدامات هذه القائمة وكيفية الانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية والخارجية.

أولاً: مصادر قائمة التدفقات النقدية.

يتم الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من مختلف المصادر وهي:¹

- 1- **ميزانيتين متتاليتين مقارنتين:** المعلومات الموجودة في الميزانيتين المقارنتين تسمح بتوضيح مقدار التغيرات سواء بالزيادة أو النقصان في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية من بداية حتى نهاية السنة المالية.
- 2- **قائمة الدخل:** للسنة الجارية وهو ما يسمح بتحديد الزيادة أو النقصان في الأنشطة التشغيلية خلال السنة الجارية، وبالتالي تحويل صافي الربح المعد وفق أساس الاستحقاق إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية (وفق الأساس النقدي).
- 3- **معلومات إضافية:** ويتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ العام، والتي تشمل بيانات عن مختلف العمليات لتحديد المبالغ النقدية المقدمة والمستخدمة خلال الفترة. ويرجع سبب الحاجة لميزانيتين وقائمة دخل واحدة هو أن الميزانية تمثل صورة للمؤسسة في لحظة معينة، وهذا ما لا يسمح لمعدّي قائمة التدفقات النقدية من التعرف على مختلف التغيرات التي حدثت في بنود الميزانية إلا إذا توفرت لهم ميزانية لبداية الدورة وميزانية تابعة لها مباشرة لنهاية الدورة، ويعود سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة إلى أن هذه الأخيرة تعد على أساس تراكمي وتمثل سجلاً للفترة التي تشملها.

¹ - رضوان حلوة حنان، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة 02، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص 424.

ثانياً: استخدامات قائمة التدفقات النقدية:

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل من الجهات الداخلية للمشروع والجهات الخارجية:¹

1- استخدامات الإدارة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات المهمة للإدارة المتخذة سابقاً مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط، إن القائمة تظهر أن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كاف لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخلياً بدل من الاقتراض الخارجي، فإذا ما أظهرت القائمة عجزاً في النقدية فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز وباستخدام قائمة التدفقات النقدية تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

2- استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد قائمة التدفقات النقدية المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية.
 - قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية.
 - قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
 - مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي.
 - أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.
 - آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمنشأة خلال الفترة.
- من خلال ما ذكر في هذا المبحث نستخلص أن قائمة التدفقات النقدية مرت بثلاث تطورات حيث كانت صافي المركز المالي لتصبح الآن قائمة التدفقات النقدية التي تبرز دوراً هاماً لمستخدمي القوائم المالية من خلال المعطيات المختلفة التي تقدمها على غرار القوائم المالية الأخرى، كما تطرقنا إلى أهميتها وأهدافها التي توفر معلومات مفيدة عن الأنشطة الثلاثة و مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل لتقييم أدائها وكما تهدف إلى توفير معلومات عن المقبوضات و المدفوعات النقدية للمؤسسة، ويتم الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد هذه القائمة من مختلف مصادر (الميزانية، قائمة الدخل)، اللتان تسمحان بتوضيح مقدار التغيرات داخل المؤسسة، كما تستخدم قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية و الخارجية.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، عمان، الأردن، ص 146.

المبحث الثاني: بناء قائمة التدفقات النقدية وأهم معيقات المتعلقة فيها

تقدم كل من قائمة الدخل والميزانية بصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة، إلا أنهما لا تعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة خلال الفترة ولتلبية هذه الحاجة يتم إعداد وعرض وتبويب قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

توضح قائمة التدفقات النقدية كيفية تقسيم المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة على كل من أنشطة التشغيل، الاستثمار والتمويل وهي بالتفصيل في الآتي:¹

1- التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الاستغلال):

وتشمل الأثر النقدي لعمليات التي يتم معاملتها في قائمة الدخل وتتضمن عمليات بيع وشراء البضاعة والمصروفات المختلفة التي تدفع في سبيل التشغيل. وهذه الأنشطة هي عمليات مستمرة، لذلك فإنه إذا تم تقدير النقدية المتوقعة من هذا النشاط لعدة سنوات فإن ذلك يشير إليه مدى ما تستطيع به أنشطة التشغيل توليد نقدية تزيد من استخداماتها وتتمثل الأنشطة التشغيلية في الأنشطة المرتبطة بالحصول على المستلزمات السلعية والخدمية والعمالة وأيضا تصريف السلع والخدمات.

2- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بمواد وممتلكات المؤسسة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة أو في المستقبل، وهي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة.

3- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

هي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتهم لهم، وهذا فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، يقصد بالأنشطة التمويلية بأنها عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمؤسسة، وتستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض ومدى قيام الشركة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين. والجدول التالي يوضح عناصر قائمة التدفقات النقدية خلال الأنشطة الثلاثة:

¹ شريط صلاح الدين وحفصة أمينة، دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي - IAS 7 - مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 82.

جدول رقم (06): عناصر قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الثلاث.

أنشطة الاستثمار			نوع المشروع
التشغيلية	الاستثمارية	التمويلية	
<ul style="list-style-type: none"> - المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمة. - إيرادات الفوائد والتوزيعات. 	<ul style="list-style-type: none"> - المتحصلات من تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات. - المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> - المتحصلات من إصدار الأسهم. - المتحصلات من إصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل. 	التدفقات النقدية الداخلة.
<ul style="list-style-type: none"> - المدفوعات النقدية للدائنين (شراء المواد والمخزون السلعي). - تسديد للعاملين (أجور ومرتببات)، الضرائب، الفوائد، المصروفات التشغيلية الأخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> - القروض الممنوحة للغير. - شراء الاستثمارات في الأسهم والسندات لشركات أخرى. - شراء الآلات والمعدات. 	<ul style="list-style-type: none"> - سداد التوزيعات. - إعادة شراء الأسهم (أسهم الخزينة). - سداد الديون (قروض طويلة الأجل والسندات) 	التدفقات النقدية الخارجة.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006،

ص157.

المطلب الثاني: طرق وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على طريقتين وتتم بمجموعة من الخطوات التي ألزمت المحاسبة لكي لا يكون هناك خطأ يشوب قائمته، كون أن الاختلاف في العرض ما بين الطريقتين يكمن في كيفية حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فقط. وهذا ما يتم التطرق إليه في هذا المطلب

أولاً: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يوجد طريقتين لعرض قائمة التدفقات النقدية وهي الطريقة المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أم الثانية فإن النتيجة لا تتغير. وفيما يلي توضيح لتلك الطريقتين:

1- الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

بموجب هذه الطريقة يتم الإفصاح عن البنود الرئيسية للمقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة، ويشجع المعيار IAS7 المؤسسة على استخدام الطريقة المباشرة كونها توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر في الطريقة غير المباشرة الطريقة المباشرة الموصي بها من SCF تتمثل في:¹

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج السيولة من وإلى الغير (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز صافي تدفق نقدي.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
- تتطلب هذه الطريقة تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق من أجل حصر المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل، مثل النقدية المحصلة من الزبائن والنقدية المدفوعة للموردين خلال الفترة.

والجدول الموالي يوضح طريقة عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة:

¹ مبسوط هوارية وآخرون، أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 02، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر، 2002، ص 339.

الجدول رقم (07): نموذج لجدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة.

السنة N-1	السنة N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصارف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية
			صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن عمليات اقتناء تثبيبات عينة أو معنوية التحصيلات عن عملية تنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عملية بيع تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه سيولة
			تغير أموال الخزينة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة ب 25 مارس 2009، ص 35.

وتتميز هذه الطريقة بأنها توفر معلومات أكثر تفصيلاً وبصورة أوضح عن الآثار النقدية لأوجه النشاط التشغيلي للوحدة فهي أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي المستقبلي، وتحديد مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة. ولكن يعاب عليها أنها تستلزم عمليات محاسبية إضافية لأن معظم الأرقام المحاسبية تعتمد على أساس الاستحقاق وليس النقدي.¹

2- الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

يتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل الناتج النهائي لقائمة الدخل ببنود أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية لذا فإن البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية، وتضم هذه البنود:²

- التغيرات الحاصلة في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية كسواء وبيع البضائع ومصاريف التشغيل).
- البنود ذات الطبيعة غير النقدية في قائمة الدخل كإهلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات الإطفاء على الأصول غير الملموسة.
- المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المنشأة كمكاسب وخسائر بيع الأصول.

ويمكننا التعبير عن آلية تعديل صافي الدخل في هذه البنود عبر الشكل التالي:

¹ امال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 34، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص340.

² مؤيد راضي خنفر وغان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص200.

جدول رقم (08): نموذج جدول التدفقات النقدية حسب الطريقة الغير مباشرة.

السنة N-1	السنة N	البيان
		تدفقات الخزينة من أنشطة التشغيل: صافي نتيجة السنة المالية تعديلات بالنسبة ل: الإهلاكات والأرصدة تغيرات الضرائب المؤجلة تغيرات المخزونات تغيرات الزبائن وحساب المدينون الآخرون تغيرات الموردين والديون الأخرى فوائض أو نواقص قيم التنازل من الضرائب
		تدفقات الخزينة من النشاط (أ)
		تدفقات الخزينة من أنشطة الاستثمار: مدفوعات لشراء قيم ثابتة التحصيلات عن عمليات التنازل من قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع)
		تدفقات الخزينة من النشاط (ب)
		تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل: أرباح وحصص مدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض دفع قيمة القروض
		تدفقات الخزينة من النشاط (ج)
		تغيرات الخزينة (أ+ب+ج)
		الخزينة وما يعادلها عند افتتاح السنة المالية الخزينة وما يعادلها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
		تغير الخزينة خلال السنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 / 46، 25 مارس 2009، ص 36.

وتتميز هذه الطريقة بأنها توفر معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية إلى تيارات نقدية، وعن طريقها يتم معرفة أسباب الاختلاف بين أرقام صافي الربح وأرقام صافي التدفقات النقدية، وبذلك يكتسب مستخدمي تلك القوائم القدرة على تحويل وتعديل التقارير المالية بحيث يوفر لهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدد من المدد الزمنية تكفي لعمل تنبؤات على أساس سليم، وتتميز أيضاً من أنها توفر ربطاً مفيداً بين كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، كما أنها أكثر الطرق شيوعاً في الاستخدام العملي وذلك لأنها أسهل وكلفة إعدادها تكون أقل من كلفة إعدادها بالطريقة المباشرة¹.

ثانياً: خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

إن الحديث عن الخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية يقودنا إلى توضيح المعلومات اللازمة، حيث يقوم المحاسب بعد تجميع هذه المعلومات بإتباع الخطوات التالية لإعداد قائمة التدفقات النقدية:²

- 1- إيجاد التغير في النقدية: ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة أو النقصان من رصيد النقدية وما يعادلها.
- 2- رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية: يتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية العمومية سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.
- 3- احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية: حي يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة ضمن كل نشاط.
- 4- احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي: وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في إعداد القائمة، سواء كانت الطريقة المباشرة أو غير مباشرة.
- 5- استخراج صافي التدفقات النقدية: يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف (الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها في أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.

¹ أمال نوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 341.

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارئة، مرجع سبق ذكره، ص 201.

المطلب الثالث: أهم بعض المعوقات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

إن قائمة التدفقات النقدية من خلال جعلها إلزامية على كل المؤسسات تواجه العديد من المشاكل التي قد تصيب أي مؤسسة والتي يمكن عرض بعضها في النقاط التالية.

أولاً: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والبنود غير العادية وضرائب الدخل.

1- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية: يتطلب المعيار رقم (7) بخصوص التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية ما يلي:¹

– يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المؤسسة التي تنشر بموجبها القوائم المالية. وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المؤسسة باستخدام سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية السائد في تاريخ التدفق النقدي.

– يجب ترجمة التدفقات النقدية من الشركة التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية بتاريخ التدفقات النقدية. كما لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة التي تنتج عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية. ولكن يجري الإبلاغ عن آثار التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية عن النقدية وما يعادلها المحفوظ بها أو التي تستحق بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول الفترة ونهايتها.

2- البنود الغير العادية: البنود غير العادية هي ما تحققه المؤسسة من موارد وما تتحمله من نفقات عرضية ناتجة عن ممارستها لأنشطة غير عادية، وتتصف هذه الأنشطة بعدم الانتظام كالتعويضات من شركات التأمين، أو تعويضات نتيجة نزاع مع أحد الشركات المجاورة، لذا أوجب المعيار على المؤسسات الاقتصادية الإفصاح عن العمليات غير العادية سواء كانت تابعة لأنشطة الاستثمار التمويل أو التشغيل بشكل مفصل في قائمة التدفقات النقدية حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعة تلك البنود وأثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة.²

3- ضرائب الدخل: ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل مفصل، كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة عن النشاطات التشغيلية ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص.

¹ محمد ابو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص.100

² سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص.95.

ثانياً: الفوائد وأرباح الأسهم وتوزيعات الأرباح.

يتطلب المعيار رقم 7 الإفصاح بشكل منفصل عن كافة التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم ويجب أن يصنف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى، على أنها نشاطات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية وتصنيف بعض البنود كنشاط استثماري أو تمويلي أو تشغيلي عند إعداد قائمة التدفقات النقدية:¹

1- الفائدة المدفوعة: يسمح المعيار ببديلين للتصنيف شريطة الثبات في المعالجة:

- يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة ومعالجة بديلة.
 - يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي باعتبارها تكاليف للحصول على الموارد.
- ويتم الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في بيان التدفقات النقدية سواء اعترف بالفائدة كمصروف في بيان الدخل أو تم رسمتها حسب المعالجة البديلة المسموح بها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 تكاليف الاقتراض.

2- الفائدة المقبوضة وتوزيعات الأرباح المقبوضة: يسمح المعيار ببديلين للتصنيف شريطة الثبات في المعالجة:

- يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة ومعالجة بديلة.
- يمكن تصنيفها كنشاط استثماري باعتبارها عوائد استثمارات.

3- توزيعات الأرباح المدفوعة: يسمح المعيار ببديلين للتصنيف شريطة الثبات في المعالجة:²

- يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي لأنها تعتبر تكلفة للحصول على الموارد.
- كمعالجة بديلة يمكن تصنيفها كأحد مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد مقدرة المنشأة على دفع أرباح الأسهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.

¹ محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص109-110.

² نور احمد، المحاسبة المالية القياس والتقييم المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2000، ص787.

ثالثاً: الاستثمار في شركات تابعة وشركات شقيقة:

يشمل هذا الصنف التدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمار في شركات تابعة التي تقع تحت سيطرة شركة قابضة قد تكون مسيطرة عليه سيطرة كاملة أو جزئية، وشركات شقيقة والتي يكون للمستثمر فيها تأثير قوي كالتمثيل في مجلس الإدارة ووضع السياسات المالية للمؤسسة، وأوجب المعيار في قائمة التدفقات النقدية الخاصة بالمستثمر عن كافة التدفقات النقدية بينه وبين الجهات المستثمر فيها سواء تم المحاسبة في شركات شقيقة أو تابعة ومن أمثلة التدفقات توزيع الأرباح والقروض والسلفيات المقدمة، كما أوجب المعيار عرض وتصنيف التدفقات النقدية الناتجة عن بيع وشراء الشركات التابعة أو مؤسسات أخرى وذلك بشكل مفصل وتبويبها ضمن أنشطة الاستثمار وبالتالي فالمؤسسة تفصح بشكل إجمالي عن كل البنود التالية¹:

- المقابل الإجمالي للشراء والبيع التابع للشركات التابعة أو المؤسسات الأخرى.
- الجزء من مقابل الشراء أو البيع الذي تم دفعه عن طريق النقدية وما حكمها.
- مبلغ النقدية وما حكمها في الشركات التابعة أو شركات الأعمال المشتراة أو التي تم بيعها.
- مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقدية وما حكمها في الشركات التابعة أو المؤسسات المشتراة أو التي تم بيعها مبنوية حسب البنوك الرئيسية.

رابعاً: العمليات غير نقدية:

بموجب هذا المعيار يجب استبعاد العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما يعادلها من قائمة التدفقات النقدية ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان آخر في القوائم المالية وبشكل يقدم كل المعلومات المتعلقة بتلك النشاطات الاستثمارية والتمويلية.

ويتم استبعاد العمليات غير النقدية بالرغم من تأثيرها على رأس المال وهيكل الأصول المنشأة وهو فيما يتفق مع هدف قائمة التدفقات النقدية حيث أن هذه البنود لا تتضمن حلقات نقدية في الفترة الجارية، ومن أمثلة العمليات غير النقدية ما يلي²:

- شراء أصول مقابل إصدار أسهم.
- مبادلة أصل بأصل آخر.
- الحصول على الأصول من خلال الشراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق إبرام عقد التأجير التمويلي.
- شراء منشأة أخرى مقابل إصدار أسهم.
- تسديد إسناد القرض من خلال إصدار أسهم، أو تحويل السندات الأسهم.

¹ سالمى محمد الدينوري، مرجع سبق ذكره، ص 103.

² محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 103.

من خلال هذا المبحث تم التطرق إلى كيفية بناء قائمة التدفقات النقدية والتي تم تبويبها من خلال الأنشطة الثلاثة، بحيث في الأنشطة التشغيلية تبرز مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة أما بالنسبة للأنشطة الاستثمارية فهي تعكس مدى درجة توسع وتطور المؤسسة أما التمويلية تعطي لمستخدمي القوائم المالية صورة واضحة حول وضعية المؤسسة، ولإعداد هذه القائمة يوجد طريقتين مباشرة وغير مباشرة سواء استخدمت أي من الطريقتين الأولى أم الثانية فإن النتيجة لا تتغير ولكل طريقة متميزة عن الأخرى. وكما تطرقنا إلى أهم المعوقات وطريقة معالجتها حسب التبويب وطريقة حسابها.

المبحث الثالث: نسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي. إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن تقييم نشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، فمن خلال الدراسات تبين أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في القياس والتقييم.

المطلب الأول: نسب تقييم السيولة

لقياس وتقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملائمة وكفاية النقدية التي لدى المؤسسة في دفع ديونها، ونقسم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية، وتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية، يوفر مقياساً أكبر لتوافر أو عدم توافر السيولة.¹ ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخرينة واستعمالها لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي:

¹- سعد صادق بخيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 275.

جدول رقم(09): دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة السيولة.

الغرض والدلالة	النسبة
وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.	نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية
وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع فوائد المستحقة للديون.	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / فوائد الديون
توضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تسديد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا ايجابيا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.	نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات ديون طويلة الأجل = صافي التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية / مدفوعات ديون طويلة الأجل
توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في أصول طويلة الأجل، وكذلك تعتبر مؤشرا جيدا على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في أصول طويلة الأجل.	نسبة التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمارية إلى تدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة تمويل / التدفقات الخارجة من أنشطة الاستثمار.

المصدر: شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران لنشر والتوزيع، الأردن، 2012،

ص ص 186-187.

تبين نسب تقييم السيولة التي تطرقنا إليها في الجدول أعلاه قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة.

المطلب الثاني: تقييم نسب الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، ومن بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي ملخصة كآتي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الربحية

النسبة	الغرض والدلالة
النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / الدخل الصافي	تقوم هذه النسبة بمقارنة الأرباح مع التدفقات النقدية التشغيلية لتوضح نشاطي الإنتاج والبيع ومدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات نقدية تشغيلية. وارتفاع هذه النسبة يعطي مؤشرا جيدا.
دليل النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / الدخل التشغيلي (قبل الضريبة).	توضح مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية. وارتفاع هذه النسبة يعطي مؤشرا جيدا على جودة الأرباح.
كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة تشغيلية / التدفقات الخارجة من الأنشطة التشغيلية	تقيس مقدرة المؤسسة على توفير تدفقات نقدية تشغيلية من أجل تغطية الاحتياجات الأساسية التشغيلية.
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الأصول	توضح مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

المصدر: باعقل فاطمة وإبراهيم عبد الرحمن، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح والنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 04، العدد 13، فلسطين قطاع (غزة)، 2020، ص ص 145-146.

من خلال الجدول أعلاه لتقييم جودة الربح تبين أن كلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة.

المطلب الثالث: نسب تقييم السياسة المالية.

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن تحليلها بواسطة النسب المالية، ومقارنتها بعدد من السنوات والتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية وسنوضح من هذه النسب السياسة المالية من خلال الجدول التالي مع التعليق على نتائج هذه النسب.

جدول رقم (11): دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسة المالية.

النسبة	الغرض والدلالة
نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية	توفر معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع ومدى استقرار هذه السياسة، كما تعد مؤشرا لقدرة المؤسسة على توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة.
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = التوزيعات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات المتحصلات النقدية من أنشطة التشغيلية	تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.
نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات	تخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين ويتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة الشركة في إتباع سياسة ملائمة في تمويل أصول طويلة الأجل من مصادر تمويلية طويلة الأجل.

المصدر: راغب العصين ومنال الموصللي، أهمية مقاييس التدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 02، العدد 02، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، دمشق، 2013، ص ص 213-214.

من الجدول أعلاه لتقييم السياسة المالية تبين لنا أن نسب تقييم السياسة المالية تقيس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية، وما إذا كانت المؤسسة قادرة على تحقيق النمو والاستدامة، وتبين لنا أيضا هذه النسب مقارنة أداء المؤسسة مع مؤسسات أخرى في قطاع الأعمال.

المطلب الرابع: نسب تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر

ومن بين النسب المشتقة لقائمة التدفقات النقدية لتقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر ما يلي:

جدول رقم(12): دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر.

الغرض	النسبة
ويبين المعدل قدرة الشركة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أي من الأصول المستخدمة في العمليات متوسط الديون.	المرونة المالية: - المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفق النقدي من العمليات / متوسط الديون.
يوضح قدرة الشركة على سداد الالتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية والاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، ويبين مقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية، سداد الديون، شراء أسهم الخزنة أو الإضافة للسيولة.	صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من العمليات - (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات)

المصدر: كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،

1999، ص ص173-184.

تم التوصل من خلال هذا المبحث بأن النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تسمح بإجراء مقارنة بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات وتساعد على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية كما تساعد كذلك في تقييم السيولة والمرونة المالية والربحية وكذا السياسات المالية لما لها أهمية كبيرة في التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تبين أن قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة الدخل وصافي المركز المالي التي تبرز دورا هاما لمستخدمي القوائم المالية من خلال المعطيات المختلفة التي تقدمها على غرار القوائم المالية الأخرى ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليه من خلال دراسة هذه القائمة هي:

- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة عن الأنشطة الثلاثة وتبين مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل لتقييم أدائها وكما تهدف إلى توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة.
- لتبويب قائمة التدفقات النقدية تتم من خلال الأنشطة الثلاثة وهي: تشغيلية، استثمارية، تمويلية.
- الأنشطة التشغيلية تبرز مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة.
- الأنشطة الاستثمارية تعكس مدى درجة توسع وتطور المؤسسة وفيما يخص الأنشطة التمويلية تعطي لمستخدمي القوائم المالية صورة واضحة حول وضعية المؤسسة.
- لقائمة التدفقات النقدية معيقات تؤثر على استقرار المؤسسة من بينها الإعسار المالي.
- إن النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية لما لها من أهمية كبيرة بالتنبؤ في المستقبل واتخاذ القرارات.

الفصل الثالث

تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز فرع البويرة
للفترة 2020-2022 باستخدام قائمة التدفقات
النقدية

تمهيد:

يتم من خلال هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع بدارسة تطبيقية لمؤسسة سونلغاز فرع البويرة خلال الفترة 2020-2022 حيث يتم تقييم الأداء المالي باستخراج مختلف النسب من قائمة التدفقات النقدية وذلك من أجل التحليل والحكم على الوضع المالي للمؤسسة وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز .

المبحث الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز .

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز .

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز

سونلغاز مؤسسة عمومية للكهرباء والغاز، تقوم بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والصناعية، وللتعريف أكثر على هذه الشركة نتطرق إلى نشأتها وتطورها وأيضاً إلى مهامها وأهدافها وفي الأخير نقوم بتقديم الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: نشأة وتطور مؤسسة سونلغاز

سونلغاز تعتبر عامل تاريخي في مجال تمويل الطاقات الكهربائية والغازية في الجزائر، ومهامها الأساسية هو الإنتاج والنقل وتوزيع الكهرباء، وهكذا يتم نقل وتوزيع الغاز عبر قنوات، وقوانينها الجديدة أعطى لها إمكانية توسيع نشاطها نحو مجالات أخرى للنهوض بقطاع الطاقة مقدمة فائدة للمؤسسة في مجال تجارة الكهرباء والغاز إلى الخارج.

فقد بدأت الإضاءة في الجزائر منذ سنة 1929 التي جسدت الشبكة الكهربائية بين سنة 1929 و1947 بمجموع طول قدره 6000 كلم، وهذا الخط بين متوسط التوتر العالي والمنخفض «BT، HT».

ومرت مؤسسة سونلغاز بعدة مراحل تمثلت فيما يلي:¹

- سنة 1947: تم إنشاء كهرباء وغاز الجزائر EGA رقم 471002 المؤرخ في 05/06/1947 وهي مكلفة بإنتاج الكهرباء والغاز.
- EGA: عبارة عن مجمع لأقدم شركات إنتاج وتوزيع الكهرباء ذات الطابع الخاص التي سقطت تحت قانون التأميم في سنة 1946 الصادر على السلطة الفرنسية.
- سنة 1969: إنشاء المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بمرسوم رقم 59/69 في يوم 26/07/1969 الصادر عن الجريدة الرسمية في الأول من أوت، 1969 تحول اسم EGA إلى سونلغاز التي أصبحت شركة وطنية للكهرباء والغاز وفي هذا الوقت كانت الشركة من الحجم الكبير أين تجاوز عدد عمالها 6000 موظف، وقد حدد المرسوم مهمة رئيسية لها تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلاد.
- سنة 1975: في هذه المرحلة تم الفصل بين النشاطات الميدانية والنشاطات القاعدية وكذا إنشاء وحدات كهرباء وترتيب.

¹ وثائق مقدمة من مؤسسة سونلغاز.

- 1983: إعادة هيكلة سونلغاز والتي جاء معها ستة مؤسسات، أصبحت شركة سونلغاز في هذه السنة ذات خدمات عمومية وتسيير وتسويق المؤسسة، وبذلك تكتسب خمس فروع لأعمال متخصصة هي:
- **KAHRIF (كهريف)** : الأشغال الكهربائية.
- **KAHRAKIB (كهركيب)** : تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية.
- **KANAGAZ (كنغاز)** : إنجاز شبكات نقل وتوزيع الغاز.
- **INEORA (إنرقا)** : أشغال الهندسة المدنية.
- **AMC** : صناعة العدادات ومختلف التجهيزات المستعملة في المراقبة.
- **1986-1989: مبادئ وقوانين:**
- قوانين خاصة باستقلالية المؤسسة.
- قوانين العلاقات الاجتماعية.
- الطرق الجديدة في تسيير المؤسسة.
- **1991: نظام أساسي جديد لسونلغاز:** سونلغاز أصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) (قرار تنفيذي رقم 91-975 ليوم 14 ديسمبر 1991). وقد فرض هذا الطابع الجديد التسيير الاقتصادي والأخذ بعين الاعتبار كيفية تسويق المنتوجات.
- **1995: سونلغاز (EPIC):** في سنة 1995 أصبحت سونلغاز هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بمرسوم رقم 95-280 ليوم 17/09/1995 على رأسه نجد مجلس التوجيه الرقابي.
- **2002: تحولت سونلغاز إلى مؤسسة ذات أسهم:** هذا التحول أعطى لسونلغاز توزيع (لا مركزية) في مبادئ أخرى في قطاع الطاقة، كذلك التدخل في هذا الميدان خارج حدود الجزائر، وباعتبارها مؤسسة ذات أسهم فعليها اكتساب محفظة أسهم وقيم منقولة أخرى مع إمكانية مشاركتها في مساهمات لدى شركات أخرى.
- **2004: أصبحت سونلغاز عبارة عن مجمع "HOLDING":**
- خلال السنوات 2004 و 2006 أين أصبحت " سونلغاز " مجمع أو مجموعة مؤسسات تم إعادة هيكلة الفروع المكلفة بالنشاطات الرئيسية بها.
- سونلغاز: إنتاج كهربائي (SPE).
- مسير شبكة النقل الكهربائي (GRTE).

- مسير شبكة نقل الغاز (GRTG).
- سنة 2006: تم هيكلة وظيفة التوزيع وقسمت إلى أربعة فروع هي:
 - سونلغاز للتوزيع: الجزائر العاصمة (SPA).
 - سونلغاز للتوزيع: الجهة الوسطى (SDC).
 - سونلغاز للتوزيع: الجهة الشرقية (SDE).
 - سونلغاز للتوزيع: الجهة الغربية: (SDO).
- وبعيدا عن هذا التطور، تعتبر الوظيفة الرئيسية سونلغاز هي التي تضمن الخدمات العمومية، وتوسيع نشاطاتها، وتحسين تسييرها الاقتصادي، وتساهم في الأداء الجيد للوظيفة التي وجدت من أجلها وتمثل بذلك ركيزة ثقافتها كمؤسسة.
- سنة 2013: قامت سونلغاز بشراء تسع محطات طاقة من جنرال إلكتريك مقابل 2.7 مليار دولار. تبلغ الطاقة الإجمالية لهذه المحطات الست أكثر من 8000 ميغاواط، مما يزيد من قدرة إنتاج الكهرباء في الجزائر بنسبة 70٪. ومن المقرر إقامة شراكة بين المجموعتين في إطار هذا العقد لتصنيع معدات إنتاج الكهرباء في الجزائر.
- سنة 2014: وقعت سونلغاز وشركة جنرال إلكتريك اتفاقية شراكة طويلة الأمد لبناء مجمع صناعي في الجزائر، والذي سيكون له قدرة تصنيعية لمعدات توليد الكهرباء (توربينات الغاز والمولدات وأنظمة التحكم والسيطرة)، والتي تمثل 2000 ميغاواط في السنة. كما سيوفر المجمع حوالي ألف فرصة عمل مباشرة في إقليم عين ياقوت بولاية باتنة. تم وضع الحجر الأول في سبتمبر 2014. تم إطلاق المشروع في النصف الثاني من عام 2016 وبدأ تشغيله في عام 2017.
- وفي يومنا هذا: تحتل هذه الشركة مكانة مهمة جدا من حيث الإنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء والغاز، ويمكن ملاحظة ذلك بفضل أهمية دورانها وعدد عملائها وطول شبكتها.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف سونلغاز.

من خلال المادة 6 من الجريدة الرسمية رقم 54 وفي سبتمبر 1995 وفي إطار الأهداف المسطرة والخدمات العمومية تقوم سونلغاز بوظائف عديدة، وحددت أهداف تسعى للوصول إليها.

أولاً: وظائف مؤسسة سونلغاز:

تقوم مؤسسة سونلغاز بعدة وظائف نذكر منها:¹

- ضمان نوعية إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وكذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية والأمن بأقل التكاليف.
- تركيب، تصليح، صيانة وإعادة تحديد مراكز الإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مراكز التوزيع العمومي للغاز.
- التخطيط ووضع البرامج السنوية وكذا المراكز المعدة لسنوات.
- ضمان التموين اللازم لتحقيق وتنفيذ البرامج المسطرة.
- توفير المنشآت الضرورية (التجهيزات الهياكل البنائية) لضمان سير مهمتها.
- التحديد والتعريف بالكيفيات والإمكانات المتعلقة بالتطبيق (التجهيزات والتركيبات الكهربائية الغازية) وكذا المتعلقة بأجهزة القياس والحساب.
- ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج.

ثانياً: أهداف مؤسسة سونلغاز:

لقد حددت سونلغاز أهداف تسعى إلى بلوغها وهي كما يلي:²

- التحكم مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات بهدف الترقية والتحسين الدائم لشهادتها وصورة علامتها.
 - تلبية الاحتياجات المتزايدة.
 - توصيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية وتنويع منتجاتها.
 - المشاركة في الانجازات الصناعية والتجارية حتى تكون بقرب من الزبون النهائي.
 - الحصول على حصة السوق العالمي.
 - استقلالية التسيير وإدخال قواعد تسيير ذات طابع تجاري.
- وعلى العموم فإن هدفها هو أن تصبح أكثر تنافسية، والتمكن من مواجهة المنافسة المحتملة في الأجال المقبلة.

¹ وثائق داخلية مقدمة من مؤسسة سونلغاز.

² وثائق داخلية مقدمة من مؤسسة سونلغاز.

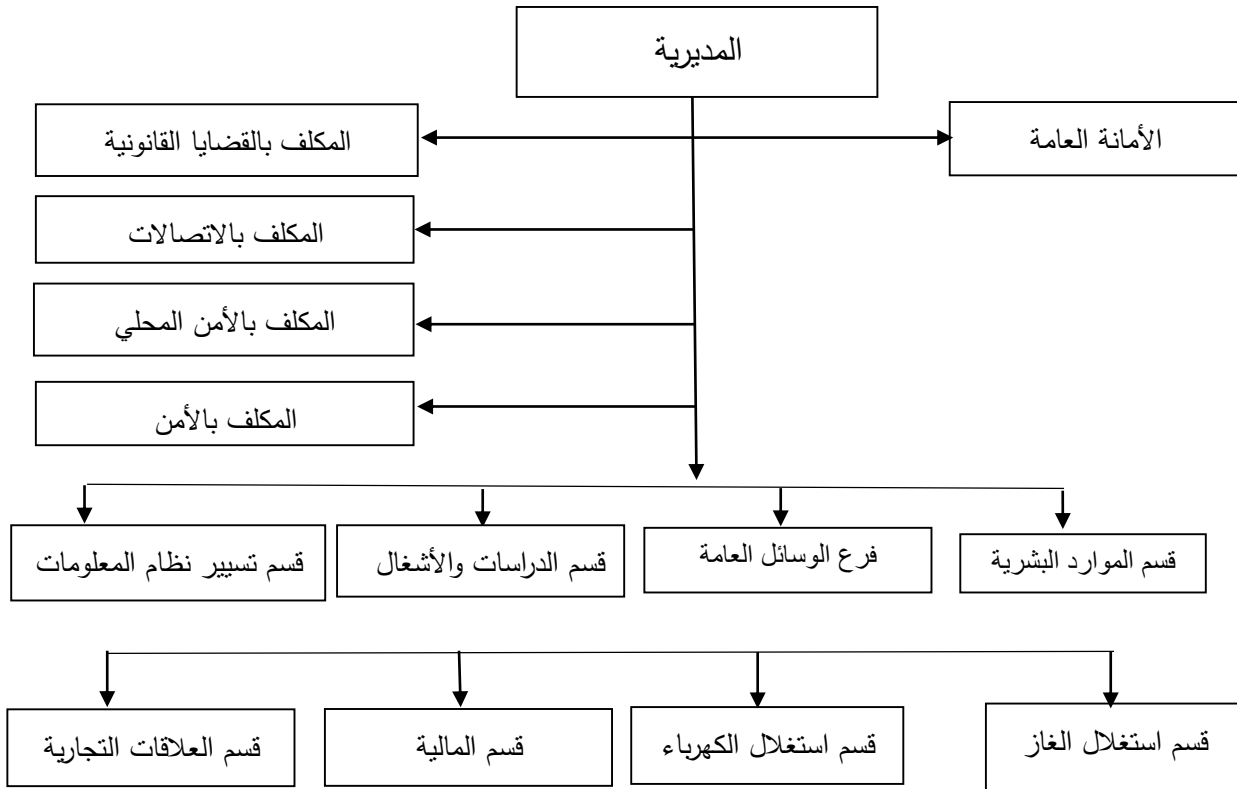
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز

لقد تم إنشاء مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوسط بعد وضع لتطبيق وضعيات قانون رقم 01/02 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1422 الموافق ل 02/05 /2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، وسنبرر فيما يلي الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز أولاً، ثم الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية.

أولاً: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالبويرة

إن التحولات التي جاء بها القانون السابق الذكر مكنت من تحويل مؤسسة سونلغاز إلى مجمع تتكون من عدة مؤسسات من بينها مديرية التوزيع بالبويرة وهذه الأخيرة يتكون من عدة أقسام المتمثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالبويرة:



المصدر: وثائق داخلية مقدمة من سونلغاز

من خلال الشكل نلاحظ أن مدير التوزيع يعتبر المسؤول الأول في المؤسسة، وأمانة المدير (الأمانة العامة) تكون تحت إشراف المدير وهي تتكلف بالمهام التالية: المراسلات والبريد، تنظيم الملفات والوثائق

واستقبال الزبائن، تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد مع المدير، طباعة الرسائل والوثائق السرية وكتابة البرقيات.

1- المكلفة بالشؤون القانونية: وهي تتكلف ب: متابعة قرارات المحكمة، التكفل بالشؤون القانونية لترسيم ومراقبة الملفات المعقدة، تمثيل "سونلغاز" ببعثة المديرية أمام الهيئات القانونية وأخذ الإجراءات الودية لصالح المجموعة، تقييم ونشر المعلومة القانونية في نطاق الحاجة.

2- المكلفة بالاتصالات: وهي تتكلف بالاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسة من خلال تصميم وتنظيم المعلومة الموجهة للعامة وللزبون خاصة باستعمال الوسائل الإذاعية المحلية، المساهمة مع المديرية العامة في الأنشطة التجارية، اقتراح مواضيع حول الإعلان والإعلام نحو الزبون وفق المعطيات المحلية.

3- المكلف بالأمن المحلي: يسهر دائما على أمن المؤسسة ويتمثل مهامه في: القيام بالزيارات مع برمجة عمليات النوعية، تحضير اجتماعات لصالح المديرية، القيام بتحضير حوادث محاكية للحوادث الحقيقية وهذا بالتعاون مع المصالح التقنية، تطبيق كل التوجيهات والتعليمات المتوقعة بالصحة والسلامة.

كما تتكون المؤسسة من عدة أقسام والتي تتمثل فيما يلي¹:

(DRC) : قسم العلاقات التجارية.

(DEE) : قسم استغلال الكهرباء.

(DEG) : قسم استغلال الغاز.

(DEET): قسم الدراسات وتنفيذ أشغال الكهرباء والغاز.

(DAM) : قسم إدارة الصفقات.

(DRH) : قسم الموارد البشرية.

(DFC) : قسم المالية و المحاسبة.

(SAG): مصلحة المصالح العامة.

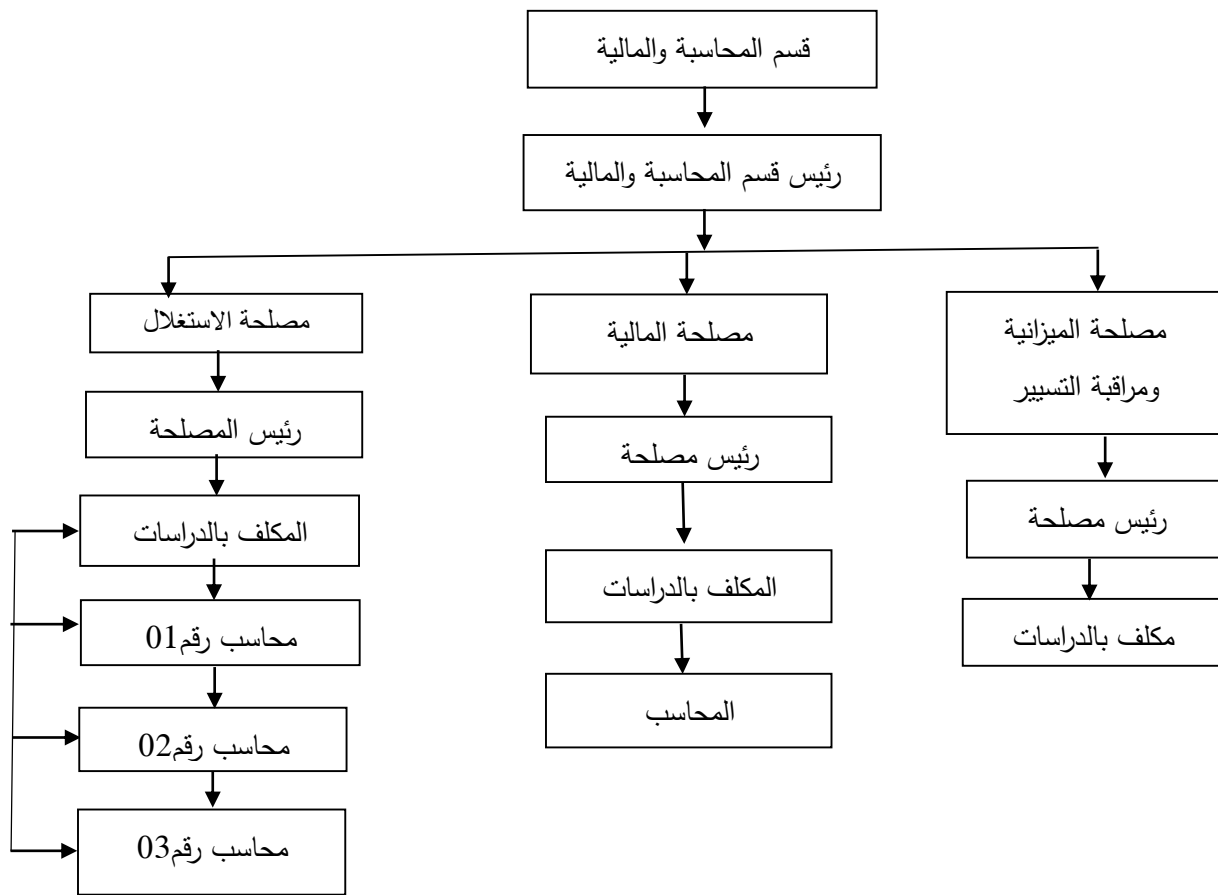
(DGSi): قسم تسيير نظام المعلومات.

¹ وثائق داخلية مقدمة من سونلغاز.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية (DFC).

1- تعريف قسم المحاسبة والمالية: يتكون من عدة موظفين منهم الإطارات وغير الإطارات تابعة للمديرية، وهي مجموعة من المصالح المكلفة بتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة مسبقا كما تعتبر النواة الأساسية لنظام المحاسبة في مؤسسة سونلغاز لكونها تعمل على تحديد النتائج وتقديم المعطيات للسنة القابلة بإجراء مختلف الميزانيات.

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية.



المصدر: وثائق داخلية مقدمة من مؤسسة سونلغاز.

2- مهام قسم المحاسبة والمالية:

يكن تلخيص مهام قسم المحاسبة والمالية كالآتي:¹

2-1-1- مصلحة الاستغلال:**2-1-1-1- مهام رئيس مصلحة الاستغلال:**

- تنسيق ومتابعة الأعمال والوظائف المؤداة من طرف أعوان المصلحة.
- إنشاء جدول الأجور في آخر السنة.
- المساهمة في الأعمال المحاسبية في نهاية السنة (تحديد النتيجة).
- إنشاء الجداول الشهرية والسنوية (جدول حسابات النتائج، جدول الانسجام بين المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية).

2-1-2- مهام المكلف بالدراسات:

- القيام بالعمليات الحسابية الخاصة بالاستهلاكات في آخر السنة.
- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإشعارات التبادل الداخلي.
- إنشاء التصريحات الشهرية للضرائب.
- متابعة استثمارات المؤسسة عن طريق الملف الثانوي: (إشارات ثانوية كالأثاث والسيارات).
- متابعة وتقريب الحسابات الخاصة بالضرائب.
- تحديد رقم الأعمال للمديرية الجهوية.
- تحديد رقم الأعمال السنوي الخاضع للضريبة (استخراج الرسم على النشاط المهني).

2-1-3- مهام المحاسب رقم 01:

- مراقبة والقيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالصندوق.
- مراقبة ومعالجة الملف المحاسبي الخاص بالمداخيل الشهرية للشركة.
- مراقبة والقيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالأشغال.
- متابعة على سجل كل الطلبات الخاصة بالشيكات.
- تقريب كل الحسابات التي يشرف عليها.

¹ وثائق داخلية مقدمة من مؤسسة سونلغاز

2-1-4- مهام المحاسب رقم 02:

- معالجة وتصنيف والقيام بالعمليات الحسابية للفواتير .
- مراقبة ومتابعة أداء العمليات المحاسبية الخاصة بالوقود (المازوت، والبنزين).
- تقريب كل الحسابات التابعة له.

2-1-5- مهام المحاسب رقم 03:

- مراقبة وتصنيف الملف الخاص بالأجور .
- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإيجار .
- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالاشتراكات كالضمان الاجتماعي، منح التقاعد، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية الخ.
- القيام بالعمليات التي تخص الضريبة على الدخل الإجمالي IRG .
- تقريب كل الحسابات الخاصة به.

2-2- مصلحة المالية:

تقوم مصلحة الميزانية حسب المهام التالية كالاتي:¹

2-2-1 - مهام رئيس مصلحة المالية:

- تنسيق ومراقبة نشاطات مصلحته.
- تأمين تكيف التقديرات مع الخزينة.
- إمضاء ومراقبة كل أوامر الدفع.
- إنشاء وصفية لحركات الأموال.
- تأمين متابعة المدفوعات والمداغل.
- متابعة الأرصدة البنكية.

2-2-2 - مهام المكلف بالدراسات للمصلحة المالية:

- تقريب حسابات المداغل ومدفوعات الحسابات الجارية البنكية لمديرية الجهوية.
- متابعة لحركات الأموال.

¹ وثائق داخلية مقدمة من مؤسسة سونلغاز

- تأمين ومتابعة الردود (Les rejets) البنكية والحساب البريدي الجاري (CCP).
- الربط مع البنك.
- متابعة ومراقبة الأمر بالتحويل.
- 2-2-3 مهام محاسب المالية:
- أداء جميع العمليات المحاسبية الخاصة بالمالية.
- متابعة الأمر بالتحويل.
- الربط مع البنك.
- 3-3-3 مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:
- تقوم مصلحة الميزانية والمراقبة التسيير بالمهام التالية:¹
- 3-3-1 مهام رئيس مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:
- مراقبة نشاطات مصلحته.
- إمضاء كل ما يخص مصلحته.
- مراقبة الأقسام الأخرى لضمان سير الحسن للشركة.
- إعداد ميزانية الاستثمار، الاستغلال.....الخ.
- 3-3-2 مهام المكلف بالدراسات لمصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:
- إنجاز لوحة التحكم وميزانية النشاط للمديرية الجهوية.
- متابعة مدفوعات الاستثمارات وإنهاء القرض.
- تحديد الميزانية السنوية للمديرية الجهوية (مدفوعات، الاستثمارات، الاستغلال).
- 3-3-4 مهام رئيس قسم المالية والمحاسبية:
- تنسيق ومراقبة كل نشاطات قسمه.
- إمضاء ومراقبة كل شيء يخص قسمه.
- متابعة الأرصدة البنكية.

¹ وثائق داخلية مقدمة من مؤسسة سونلغاز

المبحث الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز.

كما سبق الذكر أن قائمة التدفقات النقدية تلعب دورا هاما لدراسة الوضعية المالية لمؤسسة، بحيث تتكون هذه القائمة من ثلاث أنشطة وفيما يلي يتم عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز وتحليل مختلف أنشطتها.

المطلب الأول: تحليل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لمؤسسة سونلغاز:

سيتم من خلال الجدول الموالي عرض وتحليل أول نشاط من أنشطة التشغيل لقائمة التدفقات النقدية التي قامت بها مؤسسة سونلغاز.

الجدول رقم (13): التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2020-2022.

2022	2021	2020	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
5268731763.80	4539478656.20	3100259479.24	المقبوضات النقدية من العملاء
4654028.05	428448381.68	421969056.93	المقبوضات الأخرى
243321913.07	339011560.67	298662415.07	المبالغ المدفوعة للموردين والموظفين
632640944.07	775953782.69	271520441.10	مدفوعات أخرى
1437508.80	905386.38	899388.78	الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة
146748394.00	105012964.00	68987802.00	دفع الضرائب أخرى
4249237031.91	3747043344.14	2882158489.22	التدفق النقدي قبل البنود الغير العادية
0.00	0.00	0.00	عناصر غير عادية
0.00	0.00	0.00	التدفق النقدي من العناصر الغير العادية
4249237031,91	3747043344.14	2882158489.22	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق المقدمة من مؤسسة سونلغاز.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل موجب للسنوات الثلاث 2020-2021-2022، وهذا يعني أن المؤسسة قد حققت فائض لأن المقبوضات النقدية المتأتية من العملاء أكبر من المدفوعات للموردين، كما نلاحظ أن هناك ارتفاع تدريجي خلال السنوات الثلاثة، بحيث ازدادت بنسبة 23% بين سنتين 2020 و 2021 التي تقدر بقيمة 864884854.92 دج وبين سنتين 2021 و 2022 ازدادت بنسبة 11% والتي تقدر بقيمة 502193687.77 دج.

المطلب الثاني: تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة سونلغاز.

فيما يلي يتم عرض قائمة التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2020-2022.

جدول رقم(14): التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2020-2022.

2022	2021	2020	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
2687643738,43	2675272320,84	1468797190 ,70	المدفوعات على حيازة الأصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة
4544500.00	0,00	0,00	المقبوضات الأصول الثابتة الملموسة أو الغير الملموسة
			الصرف على حيازة الأصول المالية الثابتة
			المحصلات من التصرفات في الأصول الثابتة
0,00	0,00	0,00	منح الاستثمار المتلقاة
			توزيعات الأرباح وحصص الأرباح المسلمة
			تلقي الإيرادات المالية الأخرى
-2683099238.43	-2675272320.84	-1468797190.70	صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمارية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق المقدمة من المؤسسة.

من الجدول نلاحظ أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية سالب وهذا يعني وجود عجز في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية وهذا بسبب عدم تحصل المؤسسة على المقبوضات من الأصول الثابتة أي منعدمة بينما كانت المدفوعات على حيازة تلك الأصول اكبر بكثير من تلك المقبوضات ونلاحظ انخفاض تدريجي بين السنتين 2020 و 2021 بنسبة 45% الذي يقدر بقيمة (1206475130,14) دج و بينما في سنتي 2021 و 2022 يعتبر ثابت أي انخفاض بنسبة قليلة جدا 0,2%.

المطلب الثالث: تحليل التدفقات النقدية من أنشطة التمويل لمؤسسة سونلغاز

من خلال الجدول التالي سيتم عرض قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التمويل لمؤسسة سونلغاز 2020-2022.

جدول رقم(15): التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2020-2022.

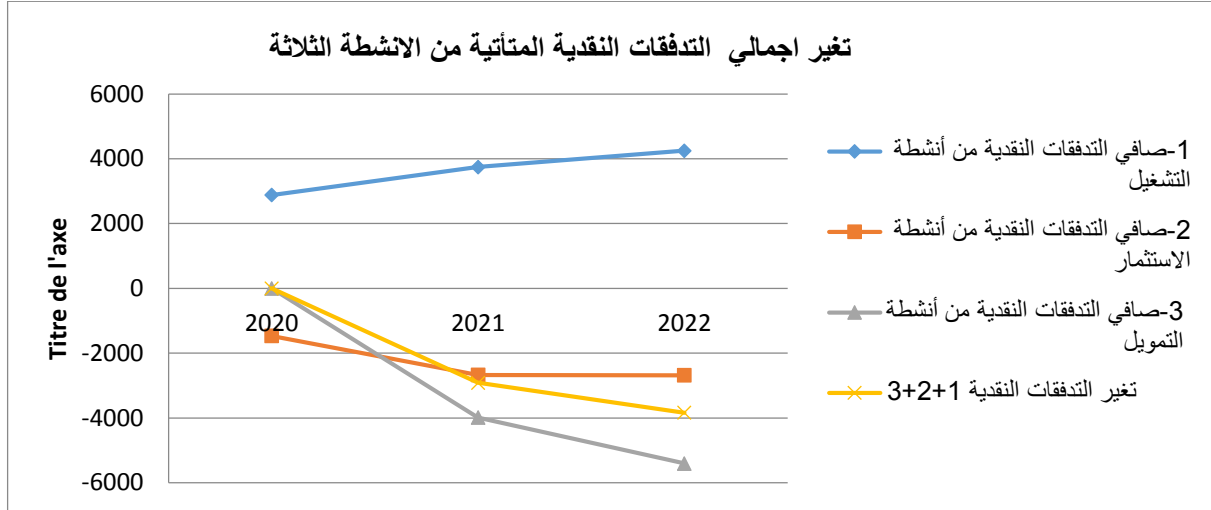
2022	2021	2020	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
			مقبوضات بعد إصدار الأسهم
1252282,04	0,00	288064,92	مقبوضات من القروض
			توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى
0,00	0,00	144032,46	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			تلقي دعم التشغيل
			المقبوضات من خزانة المجموعة
			مردودة إلى خزانة المجموعة
3509048632,18	3295130663,65	2305330128,23	مقبوضات بين الوحدات
8916296626,24	7280417699,11	6496780110,31	مدفوعات بين الوحدات
-5405995712,02	-3985287035,46	-4191305949,62	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق المقدمة من المؤسسة.

من الجدول أعلاه يتضح أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية خلال السنوات الثلاث سالب وهذا راجع إلى أن المدفوعات النقدية التي دفعتها المؤسسة أكبر من المقبوضات التي تحصلت عليها من هذه الأنشطة التمويلية فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد دفعت مزيدا من النقود لتمويل أنشطتها من ما تلقته من موارد مالية خارجية و هذا ما تسبب في الانخفاض التدريجي للعجز ما بين سنتي 2020-2021 بنسبة 5% الذي يقدر بقيمة (16,206018914-) وبينما في سنتي 2021-2022 انخفض العجز بنسبة 26% الذي يقدر بقيمة (56,1420708676-).

بعد التطرق إلى مختلف الأنشطة التي تتكون منها قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2020-2022 قمنا بترجمة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمارية والتمويلية وعند جمع كل من هذه الأنشطة الثلاث لكل سنة على حدة نتحصل على تغير تدفقات الخزينة في شكل البياني التالي:

الشكل رقم (04): تغير إجمالي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الثلاثة لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة 2020-2022.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول السابقة.

من الشكل نلاحظ إن صافي التدفق النقدي التشغيلي يرتفع بالإيجاب خلال السنوات 2020 و 2021 و 2022، بينما في سنة 2020 و 2021 سجل ارتفاع كبير و من سنة 2021 الى غاية سنة 2022 هناك ارتفاع ضئيل جدا . وبما ان هناك ارتفاع من سنة 2020 إلى غاية سنة 2022 فهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تحقيق أرباح تشغيلية، كما نلاحظ أيضا أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية ينخفضان في اتجاه السالب خلال السنوات الثلاث 2020 و 2021 و 2022 أي من سنة 2020 وصولا إلى سنة 2022 يسجلان انخفاض رهيب جدا وهذا يدل على وجود عجز في التدفق النقدي للمؤسسة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية.

كما نلاحظ أيضا أن تغير في إجمالي تدفقات الخزينة سالب خلال السنوات 2020 و 2021 و 2022 وينخفض في كل سنة وهذا بسبب عدم تمكن المؤسسة من تغطية العجز في الصافي التدفقات النقدية الاستثمارية و التمويلية بواسطة فائض صافي التدفقات النقدية التشغيلية هذا ما جعل المؤسسة غير قادرة على تغطية العجز في النشاط الاستثماري و التمويلي لها أي التعرض إلى عجز على مستوى الخزينة الإجمالية.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز

في هذا المبحث سيتم تقييم الأداء المالي من خلال تحليل النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز وتم تقسيم هذه النسب كما يلي:

المطلب الأول: تحليل نسب تقييم السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

للقوف على وضعية المؤسسة ومعرفة مدى قدرة المؤسسة على توفير مبالغ نقدية كافية يتم حساب مختلف نسب المالية المستخدمة في تقييم سيولة المؤسسة.

الجدول رقم (16): حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم السيولة لمؤسسة سونلغاز لفترة 2020-2022

النسب	2020	2021	2022
نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.	0,36	0,38	0,37
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / فوائد الديون	3204,6	4138,6	2955,9
نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات ديون طويلة الأجل = صافي التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية / مدفوعات ديون طويلة الأجل + وأوراق الدفع قصيرة الأجل	1,96	1,40	1,58
نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة تمويلية = التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.	1,57	1,23	1,30

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملاحق المقدمة من مؤسسة سونلغاز.

من خلال هذا الجدول تبين لنا إن نسبة تغطية النقدية متقاربة في السنوات الثلاثة بحيث كانت نسبتها في سنة 2020 تقدر ب 36% وارتفعت بنسبة قليلة جدا لتصل إلى 38% في سنة 2021 وانخفضت في سنة 2022 لتصل إلى 37% وبما أن هذه النسب موجبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية التمويلية الضرورية. كما نلاحظ أن نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون موجبة فهذا مؤشر جيد لان المؤسسة لا تواجه مشاكل في مجال السيولة اللازمة في دفع فوائد المستحقة لديون بحيث المؤسسة قادرة على تسديد فوائد الديون بدرجة كبيرة جدا خلال السنوات الثلاثة وهذا ما يقارب 3204 مرة في سنة 2020 لتزيد هذه النسبة لتصل في سنة 2022 إلى 2955 مرة. كما نلاحظ أيضا أن نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات ديون طويلة الأجل تنخفض تدريجيا خلال السنوات الثلاثة بحيث كانت في سنة 2020 تقدر ب 1,96

لتصل إلى 1,59 في سنة 2022 وبما أن هذه النسب موجبة وبما أنها انخفضت دل ذلك على النقدية من عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل أي وجود مشاكل تتعلق بسيولة المتأنتية من الأنشطة التشغيلية. وكما نلاحظ أيضا أن نسبة التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار الى التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة تمويلية تتخفص خلال السنوات 2020-2021-2022 على التوالي بالنسب التالية 1,57، 1,23، 1,30. بما أن هناك انخفاض فإن التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية لم تساهم على تمويل الاستثمار في أصول طويلة الأجل وكذلك تعتبر مؤشرا سينا على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في شكل أصول طويلة الأجل.

المطلب الثاني: تحليل نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

لقياس الأرباح المحققة في المؤسسة ومدى كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها في شكل أمثل يتم حساب مختلف نسب المستخدمة في تقييم جودة الربحية.

الجدول رقم(17): حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم الربحية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2020-2022.

النسب	2020	2021	2022
النقدية التشغيلية= صافي التدفق النقدي التشغيلي / النتيجة الصافية	-3,40	-2,70	-3,06
دليل النشاط التشغيلي= صافي التدفق النقدي التشغيلي / النتيجة العملياتية	-3,39	-2,71	- 3,10
كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = تدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية	5,50	4,61	5,15
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفق النقدي التشغيلي /مجموع الأصول	0,14	0,18	0,19

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق المقدمة من مؤسسة سونلغاز.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النقدية التشغيلية للمؤسسة سالبة خلال السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن أرباح المؤسسة لم تكن بالكفاية المطلوبة، وكما نلاحظ أيضا أن نسب دليل النشاط التشغيلي سالبة وهذا يشير إلى نتيجة المؤسسة أي عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية. ونلاحظ أيضا أن نسبة كفاية التدفقات النقدية موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على توفير تدفقات نقدية تشغيلية من اجل تغطية الاحتياجات الأساسية التشغيلية خاصة في سنتي 2020 و2022 تقدر تقريبا ب550%. كما نلاحظ أيضا إن نسب العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي موجبة وهذا يدل على ايجابية المؤسسة في توليد تدفقات نقدية من خلال أصولها وبما أن النسب تزيد من 14% في سنة 2020 لتصل إلى 18 % في سنة 2022 وإلى 19% في سنة 2022 دل ذلك على إن المؤسسة تحقق أرباحا أكبر من الاستثمارات التشغيلية الخاصة بها مع مرور الوقت.

المطلب الثالث: تحليل نسب تقييم السياسة المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

لتحديد مصادر التمويل وتخصيص الميزانية وإدارة الديون وتحديد الأهداف المالية وتحقيقها يتم حساب أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم السياسة المالية لمؤسسة سونلغاز.

الجدول رقم(18): حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم السياسة المالية لمؤسسة سونلغاز للفترة 2020-

2022.

2022	2021	2020	النسب
0	0	0	نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين/صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
0	0	0	نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية /الفوائد والتوزيعات النقدية للمساهمين
12,11	13,20	8,12	نسبة الإنفاق الرأسمالي= الإنفاق الرأس المالي الحقيقي /التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات أسهم وسندات

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق المقدمة من مؤسسة سونلغاز.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب التوزيعات النقدية ونسب الفوائد والتوزيعات المقبوضة صفرية أي أنها غير موجودة في المؤسسة لأن النتيجة في حالة خسارة. ونلاحظ أن نسبة الإنفاق الرأسمالي موجب خلال السنوات الثلاث حيث أن في سنة 2020 كانت 8,12% وارتفعت في سنة 2021 لتصل إلى 13,20% من التدفقات النقدية الداخلة من قروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات قد استخدمت في مجال الإنفاق الرأسمالي (شراء أصول ثابتة) ولكن انخفضت في سنة 2022 لتصل إلى 12,11% مقارنة بالسنة 2021 وهذا انخفاض غير صالح للمؤسسة لكن عموما من خلال السنوات فان المؤسسة نجحت في تمويل أصولها الثابتة بواسطة قروضها طويلة الأجل.

المطلب الرابع: تحليل نسب تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها وتحسين الإيرادات والتحكم في التكاليف وتخصيص الموارد بشكل فعال يتم حساب كل من المرونة المالية والتدفق النقدي الحر.

الجدول رقم(19): حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم المرونة المالية والتدفق النقدي الحر لمؤسسة سونلغاز للفترة 2020-2022.

النسب	2020	2021	2022
المرونة المالية: المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط الديون.	0,30	0,36	0,37
صافي التدفق النقدي الحر = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات).	1413361298,5 2	1071771023,3	1557048793,4 8

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الملاحق المقدمة من مؤسسة سونلغاز.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النقدي لتغطية الديون موجب خلال السنوات، حيث في سنة 2020 كانت تقدر ب 30% وارتفعت في سنة 2021 إلى 36% لتصل في سنة 2022 إلى 37% وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها من التدفقات النقدية من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. كما نلاحظ أيضا أن صافي التدفق النقدي الحر موجب خلال السنوات الثلاثة، حيث سنة 2021 انخفضت وفي سنة 2022 ارتفعت وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على سداد التوزيعات وشراء الاستثمارات دون الرجوع إلى مصادر خارجية.

خلاصة الفصل الثالث:

تضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة إسقاط ما تم عرضه في الدراسة النظرية على الواقع من خلال الكشف على الوضعية المالية للمؤسسة، قمنا بتحليل قائمة التدفقات النقدية من أجل معرفة تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز وعطاء نظرة شاملة حول خزيتها الإجمالية حيث قمنا باستخدام النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية من أجل الوصول إلى نظرة حول الوضعية المالية للمؤسسة والتي كانت نتائجها كالتالي:

- المؤسسة تعاني من عجز متزايد خلال كل السنوات الثلاث (2020-2022).
- زيادة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال كل السنة راجع إلى أن المقبوضات المتأتية من العملاء أكبر من المدفوعات.
- وجود عجز في التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بسبب عدم تحصيل المؤسسة على المقبوضات من الأصول الثابتة.
- ظهور عجز في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية خلال السنوات الثلاث لان المؤسسة دفعت مزيدا من النقد لتمويل أنشطتها مما تلقته من موارد مالية خارجية.
- ظهور عجز في تغير إجمالي لتدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الثلاثة بسبب عدم تمكن المؤسسة من تغطية العجز في صافي التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية بواسطة صافي التدفقات التشغيلية.
- مؤشر السيولة موجب يعني تحقيق المؤسسة للتوازن المالي على المدى القصير وقادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل أي الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.
- مؤشر الربحية سالب يعني أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق التوازن المالي على المدى البعيد أي الطويل أي أنها لم توازن بين نشاط التمويل ونشاط الاستثمار.



خاتمة

من أجل إعطاء نظرة دقيقة وشاملة حول دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة يجب تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة النسب المالية المشتقة منها، وللتدفقات النقدية أهمية بالغة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات والتي يستفيد من نتائجها مستخدمى القوائم المالية من خلال معرفة السيولة النقدية للمؤسسة ومدى قدرتها على توفير التدفقات النقدية من نشاطها الأساسي (التشغيلي) من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة والتعرف على التدفقات النقدية المستقبلية.

1- نتائج الدراسة:

- الأداء المالي يعتبر أداة تكشف عن الوضع المالي للمؤسسة بصورة واضحة ويستخدم لتقييم كفاءة وفعالية المؤسسات لتحقيق الأهداف المالية واستخدام الموارد بشكل فعال.
- لنجاح الأداء المالي الجيد تعتمد المؤسسة على مقومات مهمة يجب عليها أخذها بعين الاعتبار وكذا الاعتماد على عوامل داخلية وخارجية للمؤسسة قد يكون تأثيرها سلبا ام إيجابيا.
- إن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يحدد مدى قدرة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية ومن ثم استخراج الانحرافات والاختلالات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- تعتبر كل من الميزانية وحساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية من أهم الطرق لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة.
- إن تقييم الأداء المالي بواسطة الميزانية تساعد على تحقيق فجوات الأداء وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المالية المخططة.
- تقييم الأداء المالي بواسطة حساب النتائج تساعد في تقييم كفاءة المؤسسة في إدارة المصروفات وتحقيق العوائد المالية.
- تقييم الأداء المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية تساعد في فهم القدرة الفعلية في المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وإدارتها بشكل فعال وقدرتها على تلبية التزاماتها المالية.
- حتى تكون عملية تقييم الأداء ذات قيمة يتم الاعتماد على بعض النسب المالية لتقييم أدائها المالي.
- إن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مفيدة عن الأنشطة الثلاثة وتبين مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل لتقييم أدائها وكما تهدف إلى توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة.
- لتبويب قائمة التدفقات النقدية تتم من خلال الأنشطة الثلاثة تشغيلية، تمويلية، استثمارية.
- الأنشطة التشغيلية تبرز مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة.
- الأنشطة الاستثمارية تعكس مدى درجة توسع وتطور المؤسسة.

- الأنشطة التمويلية تعطي لمستخدمي القوائم المالية صورة واضحة حول وضعية المؤسسة.
- لقائمة التدفقات النقدية معيقات تؤثر على استقرار المؤسسة من بينها الإعسار المالي.
- إن النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تساعد على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية لما لها من أهمية كبيرة بالتنبؤ في المستقبل واتخاذ القرارات.
- المؤسسة تعاني من عجز خلال فترة الدراسة لسوء التسيير المالي وسوء الموازنة بين الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.
- زيادة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال كل السنة لان المقبوضات المتأتية من العملاء أكبر من المدفوعات.
- وجود عجز في التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بسبب الديون المستحقة أو الاستثمارات التي لم تتحقق منها العوائد المتوقعة.
- ظهور عجز في تغير إجمالي لتدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الثلاثة بسبب عدم تمكن المؤسسة من تغطية العجز في صافي التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية بواسطة صافي التدفقات التشغيلية.
- مؤشر السيولة موجب تعني تحقيق المؤسسة للتوازن المالي على المدى القصير وقادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل أي الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.
- مؤشر الربحية سالب يعني أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق التوازن المالي على المدى البعيد أي الطويل أي أنها لم توازن بين نشاط التمويل ونشاط الاستثمار.

2- اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها من اجل معرفة مدى صحة النظريات المقترحة في بداية الدراسة بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها من خلال ما تم التطرق إليه والتي تتلخص نتائج هذه الفرضيات فيما يلي:

- الفرضية الأولى: تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية ذات أهمية كبيرة وتستفيد منها الأطراف الداخلية فقط.
- وقد تم إثبات عدم صحة الفرضية حيث توصلنا أن تقييم الأداء المالي في المؤسسة عملية مهمة تسمح بتعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة وتسمح بتوفير معلومات مهمة لاتخاذ القرارات المناسبة وتستفيد منها العديد من الأطراف سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- الفرضية الثانية: تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية بشكل كبير في تقييم الأداء المالي.

قد تم إثبات صحة الفرضية الثالثة حيث توصلنا إلى أن النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة سمحت بتقييم الوضعية المالية والحكم على الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال تقييم سيولتها ومدى جودة ارباحها ومدى نجاح السياسة المالية والمرونة المالية في المؤسسة.

– الفرضية الثالثة: الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز جيد.

قد تم إثبات عدم صحة الفرضية من خلال الجانب التطبيقي بأن الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز يتمتع بسيولة جيدة ومن ناحية جودة الربحية سيئة وهذا ما جعل صافي التدفق النقدي في حالة عجز خلال فترة الدراسة.

3- توصيات الدراسة:


على ضوء النتائج المتوصل إليها من دراسة حالة مؤسسة سونلغاز يتم تقديم مجموعة من التوصيات للمؤسسة:

- لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة يجب زيادة الاهتمام بهذه القائمة لدورها الكبير لتقييم أدائها المالي النقدي واتخاذ القرارات وتلبية حاجات المستفيدين من معلوماتها.
- إعطاء نسب التدفقات النقدية أهمية لقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- ضرورة دراسة أسباب هذا العجز في المؤسسة خلال فترة الدراسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منه قبل وصول المؤسسة إلى مرحلة الإفلاس.

4- آفاق الدراسة:

ختاماً لدراستنا، يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلاً، منها:

- دراسة دور التدفقات النقدية في التنبؤ بالاستثمارات.
- إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- دراسة أثار التدفقات النقدية على التنبؤ بالفشل المالي.



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

✚ الكتب:

1. إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
2. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004.
3. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، ifrs، (ias)، إثراء للنشر والتوزيع. الأردن، 2008.
4. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.
5. دادي عدون وآخرون، مراقبة تسيير في المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010.
6. رضوان حلوة حنان، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة 02، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
7. سعد صادق بخيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
8. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000.
9. سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير مركز وايد سيرفكس للاستشارات والتطوير الإداري، مصر، 2001.
10. شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
11. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية مصر، 2005.
12. طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد الصبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية -منظور منهجي متكامل- دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2017.
13. عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء، دار النهضة العربية الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر 1998.
14. عداي الحسين فلاح حسين، إدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
15. علاء فرحات طالب وإيمان شيحان المشهداني، الحوكمة والمؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.

16. علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار الجيل للنشر والطباعة، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.
17. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.
18. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
19. كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
20. متحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
21. مجيد الكرخي، تقويم الأداء، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
22. محمد ابو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
23. محمد سامي راضي، أسس وإعداد القوائم المالية، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2018.
24. محمد سمير الصباني وآخرون، المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظم معلومات)، دار الجامعية لنشر، الإسكندرية، مصر 2002.
25. مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2012.
26. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة 02، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
27. منير شاكر محمد وآخرون، تحليل المالي، الطبعة 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
28. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
29. ناصر دادي عدون وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010.
30. نور احمد، المحاسبة المالية القياس والتقويم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.

31. وليد ناجي الجمالي، المحاسبة المتوسطة، منشورات العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

✚ أطروحة دكتوراه

1. حمزة مراد وأحمد رابحي، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم تسيير، الجزائر، 2011.
2. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم تسيير تخصص المؤسسات الصناعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2000-2002.
3. كيلاني صونيه، استراتيجية الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء التسويقي، أطروحة دكتوراه تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة باتنة 1، 2015-2016.
4. نبيلة قدور، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة ألكلي محند والحاج، البويرة، الجزائر، 2018-2020.
5. نوى سماح، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019.

✚ رسالة ماجستير

1. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي، رسالة ماجستير في علوم تسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
2. حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم علوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
3. رشيد بوزرية، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إدارة مالية، تخصص ادارة مالية، جامعة ألكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر، سنة 2021-2022.
4. سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

5. ملحق عبد الغني، استخدام مقاييس ونسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، تخصص تسيير مالي، جامعة خنشلة، الجزائر، 2015-2016.

المجالات:

1. أمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 34، جامعة بغداد، العراق، 2013.
2. باعقيل فاطمة وإبراهيم عبد الرحمن، تحليل العلاقة بين جودة الإرباح والنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 04، العدد 13، فلسطين (قطاع غزة)، 2020.
3. بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (1)، العدد 35 جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر 2018.
4. التجاني الهام والشعوبي محمود فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
5. حسين يحي، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية، مجلة المالية والأسواق، مجلد 08، العدد 02، مستغانم، الجزائر، 2021.
6. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.
7. راغب العصين ومنال الموصللي، أهمية مقاييس التدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 02، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، دمشق، 2013.
8. زويطة محمد الصالح، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 07، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، سبتمبر 2012.
9. سلطاني وفاء وبن عيشي عمار، مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة باتنة، بسكرة، الجزائر، 2021.

10. شريط صلاح الدين و حفصة أمينة، دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي -IAS 7- مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
11. شلالي عمار وبولعباز وفاء، تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية، المجلد 05، العدد 09، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2019.
12. شهبوب أمينة، تقييم الأداء المالي لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد-19، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة - الجزائر، 2022.
13. عادل علي بابكر الماحي أبو الجود، أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار بالمصارف، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، عدد 01، جامعة شقراء، السعودية، 2019.
15. عبد الغني خلادي وأنيس هزلة، مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة لخضر حمة الوادي، الجزائر، 2018.
16. عبد القادر مسعودي ومحمد طالبي، تأثير الجبائي على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد الجديد، مجلد 11، العدد 02، جامعة بليدة علي لونيبي، الجزائر، 2020.
17. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001.
18. فرحات غول، -قياس الأداء مقارنة بطاقة الأداء المتوازنة نموذجا، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 1، العدد 09، جامعة البليدة (02)، الجزائر، 2017.
19. مبسوط هوارية وآخرون، أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 05، العدد 02، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر، 2002.
20. هلايلي إسلام وأحمد قايد نور الدين، دور قائمة التدفقات النقدية للخزينة كأحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، مجلد 14، العدد 3، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020.

الملتقيات:

1. محمد نجيب دبابش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني تحت عنوان واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد بجامعة محمد خيضر، الوادي، 06-05 ماي 2013.

المراسيم والقوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46/19، 25 مارس 2009.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية:

الكتب

1. Amand thausroun , évaluation des entreprise: **technique de gestion** édition économique paris, 2005.
2. Michel GERVAIS **Contrôle de gestion** Edition Economico paris 1997.



قائمة الملاحق

الملحق 01:

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD BOUIRA

DATE 44992.4847222222

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2021	2020
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		4 539 478 656,20	3 100 259 479,24
Autres encaissements		428 448 381,68	421 969 056,93
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		339 011 560,67	298 662 415,07
Autres décaissements		775 953 782,69	271 520 441,10
Intérêts et autres frais financiers payés		905 386,38	899 388,78
Autres impôts payés		105 012 964,00	68 987 802,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		3 747 043 344,14	2 882 158 489,22
Éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		3 747 043 344,14	2 882 158 489,22
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 675 272 320,84	1 468 797 190,70
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 675 272 320,8	- 1 468 797 190,7
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	288 064,92
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	144 032,46
Subventions d'exploitation encaissées			

Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		3 295 130 663,65	2 305 330 128,23
inter-unité décaissements		7 280 417 699,11	6 496 780 110,31
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 3 985 287 035,46	- 4 191 305 949,62
Ecart d'ajustement dû à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 2 913 516 012,16	- 2 777 944 651,10
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		359 129 924,73	275 902 745,18
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		187 090 002,31	359 129 924,73
Variation de trésorerie de la période		- 172 039 922,42	83 227 179,55

mardi 07 mars

1

الملحق 02

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD BOUIRA

DATE 44992.484953703824

**TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE
(METHODE DIRECTE)**

Provisoire

	note	2022	2021
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		5 268 731 763,80	4 539 478 656,20
Autres encaissements		4 654 028,05	428 448 381,68
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		243 321 913,07	339 011 560,67
Autres décaissements		632 640 944,07	775 953 782,69
Intérêts et autres frais financiers payés		1 437 508,80	905 386,38
Autres impôts payés		146 748 394,00	105 012 964,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		4 249 237 031,91	3 747 043 344,14
Éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		4 249 237 031,91	3 747 043 344,14
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 687 643 738,43	2 675 272 320,84
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		4 544 500,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		0,00	0,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 683 099 238,4	- 2 675 272 320,8
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		1 252 282,04	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			

Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		3 509 048 632,18	3 295 130 663,65
inter-unité décaissements		8 916 296 626,24	7 280 417 699,11
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 5 405 995 712,0	- 3 985 287 035,5
Ecarts dus à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 3 839 857 918,54	- 2 913 516 012,2
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		187 090 002,31	359 129 924,73
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		207 618 758,01	187 090 002,31
Variation de trésorerie de la période		20 528 755,70	- 172 039 922,42

mardi 07 mars

1

الملحق رقم 03:

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD BOUIRA

DATE 44992.48384259269

COMPTES DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		5 804 499 215,61	5 864 922 268,56
Production immobilisée		6 363 727,16	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		126 119,55	0,00
I - Production de l'exercice		5 810 989 062,32	5 864 922 268,56
Achats consommés		- 85 226 863,10	- 25 542 073,82
Services extérieures et autres consommations		- 271 258 909,19	- 313 742 958,00
II - Consommation de l'exercice		- 4 940 889 914,47	- 4 681 470 755,52
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		870 099 147,85	1 183 451 513,04
Charges de personnel		- 1 318 082 695,83	- 1 063 547 570,07
Impôts, taxes et versements assimilés		- 111 268 583,77	- 112 878 274,41
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 559 252 131,75	7 025 668,56
Autres produits opérationnels		195 533 396,56	178 061 383,45
Autres charges opérationnelles		- 19 809 858,35	- 13 328 823,05
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 017 032 268,02	- 1 179 581 266,49
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 219 766,51	157 422 898,53
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 386 341 095,05	- 850 400 139,00
Charges financières		- 0,53	- 0,06
VI - RESULTAT FINANCIER		- 0,53	- 0,06
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 386 341 095,58	- 850 400 139,06
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 023 751 121,32	6 235 001 628,26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 410 092 216,90	- 7 085 401 767,32
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 386 341 095,58	- 850 400 139,06
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 386 341 095,58	- 850 400 139,06

mardi 07 mars

1

الملحق رقم 04:

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD BOUIRA

DATE 44992.48334490741

**COMPTE DE RESULTAT
PAR NATURE**

Provisoire

	note	2022	2021
Ventes et produits annexes		6 306 699 843,16	5 804 499 215,61
Production immobilisée		0,00	6 363 727,16
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	126 119,55
I - Production de l'exercice		6 306 699 843,16	5 810 989 062,32
Achats consommés		- 93 308 040,85	- 85 226 863,10
Services extérieures et autres consommations		- 386 253 877,55	- 271 258 909,19
II - Consommation de l'exercice		- 5 194 016 654,46	- 4 940 889 914,47
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 112 683 188,70	870 099 147,85
Charges de personnel		- 1 347 089 504,03	- 1 318 082 695,83
Impôts, taxes et versements assimilés		- 85 195 482,28	- 111 268 583,77
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 319 601 797,61	- 559 252 131,75
Autres produits opérationnels		223 246 818,14	195 533 396,56
Autres charges opérationnelles		- 60 249 516,70	- 19 809 858,35
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 267 299 280,94	- 1 017 032 268,02
Reprise sur pertes de valeur et provisions		38 320 730,86	14 219 766,51
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 385 583 046,25	- 1 386 341 095,05
Charges financières		- 0,20	- 0,53
VI - RESULTAT FINANCIER		- 0,20	- 0,53
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 385 583 046,45	- 1 386 341 095,58
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 926 713 710,55	6 023 751 121,32
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 8 312 296 757,00	- 7 410 092 216,90
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 385 583 046,45	- 1 386 341 095,58
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 385 583 046,45	- 1 386 341 095,58

mardi 07 mars

1

الملحق رقم 05:

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2020

CENTRE DD BOUIRA

DATE 45068.60509259254

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		490 237 514,26	490 237 514,26
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 31 109 992,42	- 31 109 992,42
compte de liaison**		9 445 640 216,66	8 166 937 638,29
TOTAL CAPITAUX PROPRES		9 904 767 738,50	8 626 065 160,13
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		180 831 695,31	176 380 243,75
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 880 824 690,09	3 892 899 305,71
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 061 656 385,40	4 069 279 549,46
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 280 722 431,33	972 181 524,24
Impôts		211 088 852,84	81 313 303,92
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		4 538 400 145,08	4 096 851 293,54
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		6 030 211 429,25	5 150 346 121,70
TOTAL GENERAL PASSIF		19 996 635 553,15	17 845 690 831,29

45068.0

1

الملحق رقم 06:

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE DD BOUIRA

DATE 44992.4819212961

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		490 237 514,26	490 237 514,26
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 31 109 992,42	- 31 109 992,42
compte de liaison**		10 513 597 955,21	9 445 640 216,66
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 972 725 477,05	9 904 767 738,50
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		202 731 426,77	180 831 695,31
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 154 807 979,42	3 880 824 690,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 357 539 406,19	4 061 656 385,40
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		900 101 404,85	1 280 722 431,33
Impôts		202 448 131,81	211 088 852,84
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		4 956 329 222,53	4 538 400 145,08
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		6 058 878 759,19	6 030 211 429,25
TOTAL GENERAL PASSIF		21 389 143 642,43	19 996 635 553,15

44992.0

1

الملحق رقم 07:

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2022

CENTRE DD BOUIRA

DATE 44992.48263888899

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	490 237 514,26
Résultat net		- 1 385 583 046,45	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 31 109 992,42
compte de liaison**		11 539 652 853,20	10 513 597 955,21
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 154 069 806,75	10 972 725 477,05
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		221 909 083,96	202 731 426,77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 480 274 811,36	4 154 807 979,42
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 702 183 895,32	4 357 539 406,19
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 314 907 613,71	900 101 404,85
Impôts		173 678 451,61	202 448 131,81
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		6 240 368 191,19	4 956 329 222,53
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		7 728 954 256,51	6 058 878 759,19
TOTAL GENERAL PASSIF		22 585 207 958,58	21 389 143 642,43

44992.0

1